أزمة النزوح والأمن الانساني في العراق "تحديات التكيف ومخاضات الانتماء" " دراسة ميدانية للأسر النازحة في بغداد واربيل "

أ.م. د. وليد عبد جبر / كلية الآداب – جامعة واسط

ملخص البحث

تنامى في السنوات الأخيرة اهتمام المجتمع الدولي والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية إلى بعدٍ جديدٍ من النزوح السكاني ، يسمى بالنزوح داخل البلد نتيجة النزاعات وتمدد الجماعات التكفيرية ، إذ تستخدم جمل لوصف تلك النزاعات من قبيل نزاع قائم على الهويات أو نزاع عرقي أو نزاع طائفي , في محاولة لتحديد طبيعة تلك النزاعات وتوصيفها. في مثل تلك الظروف التي يعصف بها النزاع , تقاس قيمة المواطن ، وهو شخص لا يشارك بصورة مباشرة في النزاع ، بمقدار المكاسب المحتملة التي يمثلها ذلك الشخص للجهات المتصارعة ، إذ كان المدنيون من قبل ضحايا غير مباشرين للعمليات العسكرية , أصبحوا الآن أداة السياسة المفضلة للمتحاربين . فعندما لا يكون السكان أهدافا مباشرة للهجمات, يتخذوا رهائن أو يجندوا قهراً أو يجبروا على أعمال السخرة, أو يرحلوا لتحقيق توازن سكاني أو سياسي أو عرقي أو طائفي . لقد أصبحت مشكلة الأشخاص النازحين داخل ارض الوطن ، ظاهرة معترفاً بها اليوم وأصبحت جزءاً مهماً من عناصر منظمات حقوق الانسان والامن الانساني .

وتألف البحث من جانبين نظري وميداني ، وهدف الى تسليط الضوء على انعكاسات أزمة النزوح في ظل غياب الامن والاستقرار الاجتماعي وعلى مبادئ حقوق الانسان و مؤشرات التنمية البشرية ، فضلاً عن تشخيص الاسباب التي أدت الى استدامة أزمة النزوح في العراق على مر التاريخ وتعاقب الانظمة الحاكمة عليه ، وانعكاساتها على تصنيف الهوية

وتحديد معوقات عدم التكيف والاندماج مع عادات وتقاليد مجتمع النزوح وانعكاساتها على انتماءاتهم.

ووظف البحث اطاراً نظرياً لتفسير الظاهرة المدروسة ، والبحث الميداني اعتمد عينة عشوائية حجمها (٢١١) مبحوثاً من أرباب الاسر النازحة في اربيل وبغداد ، وأيضاً استخدم عدة مناهج علمية وأدوات احصائية لجمع البيانات بغية تحليلها ، وحدد البحث خيارات التدخل كسبل للعلاج .

المقدمة :

ان ظاهرة النزوح والتهجير القسري ليست جديدة ، بل عرفتها المجتمعات الانسانية منذ القدم وعانت منها قديما وحديثا ، والعراق على وجه الخصوص عانى منها سابقاً ، ويعاني منها حالياً ، فهي ظاهرة تحمل في طياتها مآسي معاناة على مختلف الصعد الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والديمغرافية والسياسية ، تضطهد فيها حقوق الانسان والانتماء الوطني ، وفي المقابل تقوي النزعة الطائفية والقومية والمناطقية والعشائرية ، ولأسباب مختلفة ومتغيرة .

وساهمت الهجمات الارهابية المباشرة ، وسوء المعاملة ، ومصادرة الممتلكات ، وتفاقم خطر تمزق العائلات ، وانفصال الأطفال عن سائر أفراد الأسرة وتزايد خطر تعرض النساء والفتيات للعنف الجنسي واشتداد حدة التعرض للمخاطر الصحية ، ومحدودية الحصول ، على خدمات الرعاية الصحية والخدمات الأساسية الأخرى ، وصعوبة التكيف مع عادات وتقاليد مجتمع النزوح ، هي جزء من التهديدات المألوفة التي حدقت بالنازحين داخل بلدانهم . ثم إن الخطر يحيط بهم من كل جانب ، وهم يسعون إلى تلبية احتياجاتهم الأساسية ، من جراء حدة التوتر القائم بينهم وبين المجتمعات المحلية المضيفة .

ولابد ان نذكر هنا ان التحديات التي تواجه الامن الانساني المصاحبة لعمليات النزوح تتغير باستمرار ، فالنازحون عموماً والفئات الضعيفة الاكثر انكساراً يواجهون أشكالاً مختلفة من المخاطر تتطلب معالجات موجهة ، بعد ان ترك استمرار عمليات النزوح لحقب طويلة آثاراً بنيوية على المجتمع نتيجة تعرض الكثير منهم الى انتكاسات مفاجئة يصعب تجاوزها أحياناً ، وقد تترك آثاراً قد تدوم لفترات طويلة ، فضلا عن ان أكثر السياسات فعالية في مواجهة التحديات لا تمنع حدوث الازمات أحيانا ، ولن تتجنب آثارها المدمرة على البنى التحتية والمؤسسية الى جانب آثارها على الفرد والمجتمع .

ان المطلوب اليوم في بلد مأزوم كالعراق ، اعتماد سياسة اجتماعية كنهج تحولي تتكامل وتندمج فيه الخدمات الاجتماعية والنفسية مع الخدمات الصحية في إطار التفاعل الدائم مع أنساق البناء الاجتماعي الاخرى .

وقد قسم البحث الى عدة محاور لتحقيق الاهداف المتوخاة منه وهي : (الاطار المفاهيمي ، الجذر التاريخي لظاهرة النزوح ، الاطار النظري ، أزمة النزوح تقويض للأمن الانساني وحقوق الانسان ومؤشرات التنمية البشرية ، الاطار المنهجي ، عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية ، خيارات التدخل كسبل للعلاج) .

أولاً : الاطار المفاهيمي ويتضمن :

أ- مشكلة البحث :

ان المخاطر والتحديات الكبيرة التي تواجه الامن الانساني المصاحبة لعمليات النزوح في حالة تغير مستمرة ، فأمواج النازحين بشكل عام والفئات الضعيفة منهم بشكل خاص يتعرضون لصور مختلفة من المخاطر تتطلب معالجات حاسمة ، مع استمرار انعكاسات عمليات النزوح لفترات طويلة آثاراً واضحة على البناء الاجتماعي نتيجة تعرض الكثير منهم الى عمليات تهميش وانتكاسات مفاجئة يصعب تجاوزها أحياناً ، وربما تحتاج لزمن طويل لمعالجتها . ولن تتجنب آثارها المدمرة على البنى التحتية والمؤسسية الى جانب آثارها على الفرد والاسرة والمجتمع . لذا ينبغي ايجاد الخيارات الكفيلة لمواجهة هذه الازمات وبناء القدرات من أجل تمكين المجتمع في التصدي للعواقب الناجمة عن تلك التحديات والمخاطر ، وبما ان احراز تقدم في تنشيط عملية التنمية لن يكون بعيداً عن تلك التحديات ، لكون البيئة العراقية خصبة للانزلاق مجدداً في دوائر العنف والصراع وبالتالي الوقوع في براثن الفقر بسبب تلك التحديات المزمنة .

فتحقيق الامن الانساني وتعزيز فرص بناءه لا يعني مجرد الخروج من دوامة العنف وانهاء حالة اللا استقرار ، بل في تحقيق بيئة آمنة مستقرة بعيدة عن حالة العنف والصراع ، ذلك ان تحقيق التقدم على سلم التنمية البشرية لن يحقق عنصر الانصاف والاستدامة ، إلا عند التصدي لمنابع العنف وتجفيفها بفعالية وإتاحة الفرص للجميع ، بحيث يتمكن كل افراد المجتمع من التمتع بمكتسبات التنمية والحفاظ على استدامتها.

ومن أبرز الانعكاسات السلبية لازمة النزوح على مقومات الامن الإنساني تتجسد في المشكلات المتفاقمة عن تدني مؤشرات التنمية البشرية والمتمثلة في مؤشر الدخل (العمل) والصحة والتعليم والسكن ، فضلا عن تعرض البنى وانساق البناء الاجتماعي الى مزيد من الضعف و الهشاشة في ظل هيمنة ثقافة الولاء والعصبية وتمدد الجماعات التكفيرية في ظل البيئات الحاضنة لها ، مع غياب واضح لمقومات دولة المؤسسات . في ظل النتائج الوخيمة التي تقع على البيئة بنوعيها ، وما ينجم عنها من ضغوط تقع اعبائها على كاهل المواطن ما بعد انتفاء أزمة النزوح ، تنعكس تبعاته بطبيعة الحال على حالة الامن الانساني وتوافر البيئة الآمنة المستقرة . وتكمن سبل العلاج لمواجهة هذه التحديات في تكامل الجهود على المستوى الرسمي والاجتماعي مع كافة شركاء التنمية .

ويسعى البحث الحالي جاهداً الى الإجابة عن الأسئلة الرئيسة الاتية :

ما أهم المشكلات التي يعاني منها النازحون وما هي الفئات الاكثر تضرراً منهم في مناطق النزوح وكيفية الحد منها ؟

ما انعكاسات عمليات النزوح على مقومات الامن الانساني ومدى تطبيق مبادئ حقوق الانسان ومؤشرات التنمية البشرية ؟

هل ساهمت أزمة النزوح في تشظي الهوية الوطنية وضعف التماسك الاجتماعي ؟

ماهي معوقات عدم تكيف النازحين واندماجهم مع عادات وتقاليد مجتمع النزوح ؟

ب- أهداف البحث :

١.توضيح أهم المشكلات والتحديات التي يعاني منها النازحين .

٢.الوقوف على انعكاسات أزمة النزوح في ظل غياب الامن والاستقرار الاجتماعي وعلى مبادئ حقوق الانسان و مؤشرات التنمية البشرية .

٣. تحديد معوقات عدم التكيف والاندماج مع عادات وتقاليد مجتمع النزوح وانعكاساتها على انتماءاتهم .

٤. تشخيص الاسباب التي أدت الى استدامة أزمة النزوح في العراق على مر التاريخ وتعاقب الانظمة الحاكمة عليه وانعكاساتها على تصنيف الهوية ، بغية تحديد خيارات التدخل كسبل للعلاج .

ج- تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية :

من خصائص الدراسات والبحوث الاكاديمية في مجال العلوم الإنسانية باحتوائها على عددٍ من المفاهيم والمصطلحات ، والتي يجتهد الباحث من خلال توضيحها إلى تفسير الظاهرة المدروسة. ومما لاريب فيه ان عملية التفسير لا تأخذ اتجاهها الصحيح من دون تحديد وإيضاح معاني ودلالات هذه المفاهيم قبل الخوض في دراستها ونقدها. فالمفاهيم والمصطلحات تساعد في فهم وتفسير الظواهر بقدر ما توقع في الوهم والغموض الشديدين إذا ما تجاهل الدارس أو الباحث تحديد دلالات هذه المفاهيم .

١. الأزمة :

باتت الأزمات جزء من نسيج الحياة وزادت حدتها في العصر الحالي الذى تميز بأزمات ذات إحداث داخلية من صنع البيئة الداخلية وإحداث خارجية بفعل البيئة الخارجية والطبيعة البشرية ، مثل العادات والتقاليد وعدم استقرار الأوضاع الاقتصادية ونقص الموارد بأشكالها المختلفة التي تندرج تحتها الأخطاء البشرية وثورة المعلومات ، مما دفع البعض إلى وصف هذا العصر بأنه عصر الأزمات .

وتعرف الازمة : بأنها "حالة خطيرة وحاسمة وهى نقطة تحول تستوجب مواجهة سريعة ، وإلا حدث موقف جديد قد يتضمن نتائج وآثار سيئة (١).

واصطلاحاً يعرفها أحمد بدوى : إلى أن الأزمة من الناحية الاجتماعية يقصد بها توقف الأحداث المتوقعة واضطراب العادات والعرف مما يستلزم التغيير السريع لإعادة التوازن وتكوين العادات الجديدة الأكثر ملائمة (٢) .

ويعرفها تورنجتون : بأنها حدث مفاجئ غير متوقع تتشابك فيه الأسباب بالنتائج وتتلاحق الأحداث بسرعة كبيرة لتزيد من درجة المجهول عما يحدث من تطورات وتجعل متخذ القرار في حيرة بالغة تجاه أي قرار يتخذه وقد تفقده قدرته على السيطرة والتصرف (٣) .

ويرى روسين : أن الأزمة هي نقطة تحول حرجة أو نقطة اتخاذ قرار في موقف معين ، فهي موقف غير مألوف يحدث عادة عندما تكون هناك مشاكل كثيرة مثارة تحتاج إلى حلول ، أذ أنها تبدأ بحدث صغير خارج عن التحكم (٤).

ويعرف محمد شقرون : الأزمة بأنها حالة من الخلل والعجز الاجتماعي عن تسيير الوقائع الاجتماعية وملاحقة التغيرات التي تؤدى إلى حالة التفكك في البنى والمعايير والقيم الاجتماعية (٥).

ومن وجهة نظر الباحث فان التعريف الاجرائي للأزمة ينص على انها "موقف يتحدى قوى الفرد نتيجة ضغوط الحياة المجتمعية وتؤدى إلى نوع من الخلل وعدم التوازن في البناء الاجتماعي وما تتضمنه من قيم ومعايير أخلاقية راسخة ومتأصلة في الفرد لشعوره بفقدان أمنه الانساني وانتهاك حقوقه ، أذ تنعكس على امكانية قدرته على التكيف مع الاخر وعلى درجة انتمائه" .

٢. النزوح :

من خلال الاستدلال على معاني النزوح بالرجوع إلى المعاجم والقواميس، إذ ورد في (مقاييس اللغة) أن النون و الزاء والحاء كلمةٌ على بُعد. ونَزَحت الدّار نُزُوحاً: بَعُدت. كما ورد في (القاموس المحيط) نَزَحَ، كمنع وضَرَبَ، نَزْحاً ونُزوحاً: بَعُدَ، وبعد البِئْرَ: اسْتَقى ماءَها حتى يَنْفَدَ أو يَقِلَّ، كأَنْزَحَها. ونَزَحَتْ هي نَزْحاً، فهي نازِحٌ ونُزُحٌ ونَزُوحٌ: في البُعْدِ ونُزِحَ به، كعُنِيَ : بَعُدَ عَن دِيارِهِ غَيْبَةً بَعيدَةً. وذكر في قاموس (الصّحّاح في اللغة) نَزَحَتِ الدار نُزوحاً: بَعُدَتْ. وبلدٌ نازِحٌ، وقومٌ منازيحُ. وقد نُزِحَ بفلان، إذا بعُد عن دياره غيبةً بعيدة (٦) .

واصطلاحا يعرف النزوح الداخلي بأنه الإخراج الإجباري لشخص ما من منزله وفي الغالب يكون نتيجة لنزاع مسلح أو كوارث طبيعية (٧) .

ما يميز النزوح الداخلي عن غيره من التحركات أنه حركة ليست طوعية بل إجبارية تحدث ضمن حدود البلد الوطنية . وقد تختلف أسباب هذا الفرار ما بين نزاع مسلح أو فوضى عنف عام أو انتهاكات لحقوق الإنسان أو كوارث طبيعية أو من صنع الإنسان (٨) .

تعرف المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الأشخاص النازحين داخلياً بأنهم "أفراد أو جماعات من الناس اجبروا على الفرار من ديارهم هرباً من طائلة صراع مسلح ، أو حالات تفشي العنف ، أو انتهاكات لحقوق الإنسان أو كوارث طبيعية أو من صنع البشر" (٩).

ويعرف النازح : هو الشخص الذي أكره أو أضُطر على ترك محل اقامته المعتاد الى مكان آخر داخل حدود دولته لتجنب آثار نزاع مسلح أو لتجنب حالات العنف العام أو انتهاك حقوقه الانسانية أو نتيجة كارثة(طبيعية أو بفعل الانسان) أو جراء تعسف السلطة (١٠).

بخلاف المهاجر والذي يعرف بأنه الشخص الذي ينتقل من مكانه الاصلي الى مكان وصوله وبشكل طوعي سواء داخل حدود الدولة أو خارجها (١١).

ومن المفاهيم ذات الصلة "التهجير القسري " ويعرف لغةٍ : حسب قاموس مصطلحات التنمية المهجرين داخليا "بأنهم الأشخاص المشردون داخل وطنهم بعيدا عن مكان سكنهم الأصلي بسبب الكوارث الطبيعية أو خوفا من الاضطهاد أو تجنبا لإلحاق الأذى الجسدي بهم" . فان المهجرين قسرا خارج الحدود يمثلون شريحة تكابد غربة الأرض والمجتمع بعيدا عن محيطها الاجتماعي والقيمي والثقافي، تقع عليهم أوزار وتكاليف تهدد منظوماتهم الأسرية والاجتماعية (١٢).

ومن المفاهيم الاخرى ذات الصلة "الهجرة " والتعريف العملي لها الذي يعتمد على بيانات التعداد السكاني. فهو تغيير محل السكن الاعتيادي من وحدة إدارية إلى أخرى (١٣) ، يقسم الديمغرافيون الهجرة إلى نوعين : الهجرة الداخلية ، هجرة الناس داخل حدود دولة معينة و الهجرة الدولية، وهي انتقال الناس من دولة إلى أخرى . وهناك من يعرفها بأنها "عملية مغادرة شخص للمنطقة الإدارية التي يقيم فيها بغرض الإقامة في تقسيم إداري آخر (١٤).

وعلى ضوء ما تقدم يعرف الباحث النزوح إجرائيا بأنه : "عملية تهجير قسري يجبر أو يكره أو يضطر فيها الأشخاص للهروب من منازلهم أو ترك مكان إقامتهم المعتاد داخل وطنهم الام من دون إن يعبروا حدوداً دولية ، نتيجةً أو سعياً لتفادي آثار العمليات العسكرية أو حالات العنف العام أو العنف الطائفي أو انتهاكات حقوق الإنسان بحثاً عن ملاذ آمن " .

٣. الامن الانساني :

الأمن في اللغة يعني: (الأمان) و (الأمانة) بمعنى مَن (أمِن) من باب فَهِم وسَلم و (أمَاناً) و (أمَنه) بفتحتين فهو (أمِن) والأمن ضد الخوف (١٥) .

والأمن يعني زوال الخوف، ويقال (أمنه الرجل) يعني زال خوفه وسكنه قلبه، أي انه حالة ضد الخوف(١٦) .

تشير لفظة الأمن إلى إقصاء الخوف والقلق وتوفير السلامة والطمأنينة وقد وردت لفظة الأمن في القرآن الكريم في مواضيع مختلفة تشير إلى معاني مختلفة منها الإيمان وعدم الخوف والطمأنينة والوثوق (١٧) ، تجسيداً لقوله تعالى (فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وأمنهم من خوف) (١٨) .

يتبين لنا ان الحكم الالهي ربط بين الحاجة إلى الطعام وحاجة الفرد إلى الأمن على أساس أن حاجة الفرد إلى الطعام يجب إن تشبع لأنها حاجة أساسية وملحة وضرورية وان عدم إشباعها يؤدي إلى شعور الفرد بعدم الأمان وعدم الاستقرار .

كما أن الحاجة إلى الأمن تأتي في المستوى الثاني للحاجات الهرمية التي ابتدعها (ماسلو) ، فبعد إشباع الفرد للحاجات الطبيعية أو الفسيولوجية يصبح إشباع الحاجة للأمن أمرا ملحاً وبحسب (ماسلو) فان الحاجة للأمن تعني دافع الفرد للتحرر من المخاوف ومن الإخطار الطبيعية ومخاوف الحرمان من الحاجات الفسيولوجية الأساسية، فالحاجة إلى الأمن تعني دافع الفرد للبقاء الذاتي والمحافظة على الممتلكات الخاصة والحصول على مصدر دخل حتى يتمكن الفرد من تأمين الطعام والمأوى (١٩).

أما الأمن في أساسه السوسيولوجي فيعني غياب الخطر المادي أو الحماية منه ويعني أيضا الحماية من القلق النفسي فهو أذن يتضمن جانبين التحرر من الحاجة ومن الخوف (٢٠) .

والأمن في أساسه السيكولوجي شعور بالهدوء والطمأنينة والبعد عن القلق والاضطراب، وهو شعور ضروري لحياة الفرد والمجتمع، ومن أهم وظائفه اطمئنان الفرد على نفسه وأمواله وثقته باحترام حقوقه وإحساسه بالعطف والمودة ممن يحيطون به، وينتج هذا الشعور عادة منذ الطفولة فمن تربى عادةً على الخوف والرهبة كثيراً ما يحمل بقايا من ذلك على طوال حياته، وما يطمئن الفرد هو انتشار الأمن والطمأنينة في المجتمع (٢١).

ومن سياسات الأمن الوطني التركيز على وحدة الأراضي للدولة وعلى حرية تعيين شكل الحكومة، ويكون محور القوة العسكرية والدفاع عن الأراضي (٢٢).

أما مفهوم الأمن الإنساني فقد برز في النصف الثاني من عقد التسعينيات من القرن العشرين بوصفه نتاجاً لمجموعة من التحولات التي شهدتها حقبة ما بعد الحرب الباردة فيما يتعلق بمفهوم الأمن ونطاق دراسات الأمن(٢٣) ، ولاسّيما في عام ١٩٩٤ عندما تمحور تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حوله .

وبحسب مفوضية الأمن الإنساني (Commission on Human security) ويعني الأمن الإنساني حماية الحريات الحيوية، وحماية الناس من الأوضاع والأخطار الحرجة والعامة، وبناء قواهم وطموحاتهم ويعني أيضاً خلق النظم (السياسية والاجتماعية والبيئية والاقتصادية والعسكرية والثقافية التي تمنح الناس لبنات ليبنوا بقائهم وكرامتهم ومعيشتهم (٢٤) .

إن مفهوم الأمن الإنساني يمثل جهداً يستهدف إعادة بلورة مفهوم الأمن بأسلوب تفصيلي، فهو وسيلة تحليلية تركز على ضمان الأمن للأفراد وليس الدولة ، بالإضافة إلى استثمار الخيارات التي تهدف إلى التخفيف من حدة التهديدات التي تولد حالة اللا أمن الإنساني (٢٥).

وقد حدد تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ سبعة أبعاد للأمن الإنساني وهي :

الأمن الاقتصادي والأمن الغذائي و الأمن الصحي والأمن البيئي والأمن السياسي و الأمن الشخصي وامن المجتمع المحلي ، ثم أُضيف إليه حقل أخر هو الأمن النسوي (الجندر) (٢٦) .

واجرائيا فأن مفهوم الأمن الإنساني هو الإطار الأوسع للأمن الاجتماعي من حيث الجوهر والمضمون ونطاق الاهتمام مع ملاحظة أنّ التحول في التسمية صاحبَ التحولَ السياسي الدولي كما صاحب الآثار الاقتصادية التي تمخضت عن التوجه نحو اقتصاد السوق واتضاح بوادر ومؤشرات العولمة واتساع مخاطر التهميش والفقر وتراجع مستويات التنمية .

٤. التكيف :

اوضح المعجم الوسيط ان كيف الشيء بمعنى قطعه وجعل له تبقية معلومة فكيف الشيء اي سار على كيفية من الكيفيات(27). وذكر في المعجم (العربي الميسر) تكيف يتكيف يكيفا: الشيء صار على كيفية معينة. تكيف (المصدر كيف) قبول الاحوال والتكيفات المختلفة: تأقلم الحي تبعاً للبيئة(٢٨).

مصطلح التكيف بالإنكليزية ومثله الفرنسية يعني : توفيق وتطبيق عربتها بالمهايأة من هيئ وهي أولى وأليق وأدل على المعنى المراد من توفيق (٢٩) .

أما معناه في اللغة العربية في معجم (اقرب الموارد في فصح اللغة العربية والشوارد) تعني(٣٠) :

كيف ، كاف :- الشيء من يكيفه كيفا .

(كيفه فتكيف) أي جعل له كيفية صارت له قياس لأسماع فيه .

ومعجم مصطلحات التنمية الاجتماعية والعلوم الاجتماعية يعرفه (بأنه تغير سلوك الفرد لكي يتفق مع غيره من الأفراد وخاصة باتباع التقاليد والخضوع للالتزامات الاجتماعية (٣١) .

اذن فمفهوم التكيف يعني التالف والتقارب واجتماع الكلمة نقيض التخالف والتنافر والتصادم(٣٢) .

واصطلاحا حدد العالم (كارل مانهايم) مفهوم التكيف بأنها العملية الاجتماعية الاولية التي ترتكز عليها الانشطة كافة والنموذج السلوكي ما هو الا حصيلة العلاقة بين المنبه والاستجابة هذه العلاقة التي تدفع الكائن الحي الى التصرف وفق مجال معين (٣٣) . فالتكيف الفردي يحاول معالجة مع طلب تفسير يومي لمشاكل الفرد من خلال تبني محددات ومؤشرات تدخل في ضمن طبيعة الفرد المتكيف(٣٤).

اما الدكتور فاخر عاقل فقد عرف التكيف الاجتماعي في معجم العلوم النفسية بانه اقامة علاقات منسجمة مع البيئة الاجتماعية وتعليم الانماط السلوكية الضرورية او تكيف العادات الراهنة من اجل التكيف مع المجتمع الذي يعيش فيه الفرد (٣٥) .

ويمكننا تعريف التكيف اجرائياً في هذا البحث والذي ينص على أنه : " التعديلات التي تحدث في سلوك الفرد بالشكل الذي يمكنه من التلائم مع البيئة المحيطة به، سواء كانت البيئة الاجتماعية أم الطبيعية " .

٥. الانتماء :

يدل مفهوم الانتماء على الانتساب لكيان ما يكون الفرد متوحداً معه مندمجاً فيه ، بوصفه عضواً مقبولاً وله شرف الانتساب إليه، ويشعر بالأمان فيه ، وقد يكون هذا الكيان جماعة، طبقة، وطن، وغالباً ما ينطوي الانتماء على الشعور بالولاء والذي يعبر الفرد من خلاله عن مشاعره تجاه الكيان الذي ينتمي إليه . فالإنسان يتعلم الولاء لما ينتمي إليه ويستمد من ذلك مشاعر الأمن والطمأنينة وإلا فالانتماء يصبح في وضع غير مرغوب فيه (٣٦) .

ومما ورد بخصوص مفهوم الانتماء آراء شتى لعددٍ من الفلاسفة والعلماء و تنوعت أبعاده ما بين فلسفي ونفسي واجتماعي، وتناوله ما سلو من خلال الدافعية، في حين عدّه "إريك فروم " حاجة ضرورية على الإنسان إشباعها ليقهر عزلته وغربته ووحدته ، متفقاً في هذا مع "ليون فستنجر" ، الذي عدّه اتجاهاً وراء تماسك أفراد الجماعة من خلال عملية المقارنة الاجتماعية ، وهناك من يعَّده ميلاً يحركه دافع قوي لدى الإنسان لإشباع حاجته الأساسية في الحياة (٣٧).

وتعني لفظة (انتماء) في القاموس المحيط بمعنى الارتفاع في النسب، مأخوذ من النماء أي الزيادة، نمى وينمي نمياً، بمعنى زاد وكثر وبهذا قيل نما الخضاب في اليد والشعر إنما هو ارتفع وعلا وزاد، وهو ينمى ونميته إلى أبيه نمياً ونمياً وأنميته: عزوته ونسبته وانتمى فلان إلى فلان إذا ارتفع إليه النسب. ونماه جده – إذا رفع إليه نسبه. وكل ارتفاع انتماء ونميت فلان في النسب فانتمى في نسبه (٣٨).

نجد ان المعنى اللغوي للفظة انتماء قد اختزل المفهوم بالانتساب القائم على رابطة الدم ليعني الارتباط والانتماء النسبي كانتماء الفرد للعائلة والعشيرة والقبيلة المنحدرة من نسب واحد، ولم يتطرق إلى معانٍ أخرى لأنواع من الانتماء غير النسبي والقرابي كالانتماء الديني والوطني وغيرهما من الانتماءات .

في حين ان المدلول الاصطلاحي لمفهوم الانتماء والانتماء الاجتماعي الذي يُعد واحداً من أهم المفاهيم المركزية التي تحدد طبيعة علاقة الفرد بالجماعة في كل زمان ومكان، يقابلهُ على الضد مفهوم الاغتراب الذي يعني الابتعاد النفسي (العزل) للإنسان عن ذاته وعن الجماعة (٣٩).

يعرف هولا ندر في كتابه الموسوم، مبادئ وطرائق علم النفس الاجتماعي، الانتماء الاجتماعي بأنه انجذاب الفرد للآخرين كمصدر للهوية الاجتماعية والدعم الاجتماعي وللحصول على موقع أو مكانة في الجماعة والمكافآت الاجتماعية المرتبطة بانتمائه لهذه الجماعة (٤٠).

والتعريف الاجرائي للانتماء ينص على انه : الانتماء هو الروابط والعلاقات الفطرية أو المكتسبة (الإرادية أو القهرية) القائمة على الانتساب والميل نحو الحياة الجماعية لحاجة الإنسان إلى الانضمام والعشرة لتحقيق التعاون والتكافل والتضامن والحماية من المخاطر ولإشباع الحاجات المادية والمعنوية المختلفة .

ثانياً : الجذر التاريخي لظاهرة النزوح :

في هذا المسار من البحث سنبحر في ثنايا التاريخ لسبر اغوار الظاهرة المدروسة ، أذ من خلال المراجعة التاريخية ، نجد ان العراق القديم شهد صوراً من عمليات النزوح والتهجير القسري ، اذ يرد بخصوص الملك رموش الاكدي (٢٣١٥-٢٣٠٧ ق.م) الذي خاض معركتين في بلاد عيلام كان النصر فيها حليفه ، وفي المعركة الثانية التي جرت في منطقة (اوان) قرب ديزفول والعاصمة سوسة (الشوش) ، يخبر في احدى كتاباته أنه أحصى أكثر من (١٧٠٠٠) قتيل وأكثر من (٤٠٠٠) أسير ، وغنم كميات كبيرة من الذهب والنحاس وما يهمنا في ذلك ان هذا الملك أهدى الى معبد الاله انليل من هذه الغنائم أيضاً (ستة نفر من الرقيق من كلا الجنسين) (٤١)، وهؤلاء قد هجروا قسرياً بعد أسرهم وجلبوا الى معبد هذا الاله .

وفي مسلة تعود الى رموش الاكدي ورد : " أخذ كيتوش حاكم لكش وضرب مدنهم وحطم اسوارهم وجلب (٥٩٨٥) رجلاً من مدنهم ووضعهم في المعسكرات (٤٢) .

يتضح لنا ان حالة التهجير القسري والنزوح واضحة من خلال تهجير أكثر من خمسة الآف رجل من مدنهم واسكانهم في معسكرات الاعتقال ، ويذكر لنا النص اعلاه ان حالة التهجير القسري أقتصر على الرجال دون غيرهم كون المسلة تحدثت عن تمرد مدن العراق القديم عند تولي الحكم رموش أي أنه تهجير بالإكراه داخل الوطن ، مع الجهل بعدم معرفة مصير هؤلاء المهجرين.

وفي عام ٦٢٢ ميلادية ، شهدت مدينة مكة في الجزيرة العربية عملية تهجير قسري ونزوح للمسلمين من قبل مشركي قريش ، بسبب حالات التضييق والتعذيب والتصفية التي تعرضوا لها ، فأضطر النبي الاكرم (ص) وانصاره في النزوح الى المدينة المنورة في عملية نزوح جماعي داخلي ولأسباب دينية معروفة .

وفي التاريخ المعاصر شهدت بلدان عديدة عمليات نزوح داخلي واسعة ومنها السودان في عقد الثمانينيات من القرن المنصرم وفي الاعوام (٢٠٠٦-٢٠٠٨) نتيجة الاقتتال الداخلي بين الشمال والجنوب ، وحوادث الصراع في دارفور ، والتي فيها أكبر تجمع للسكان النازحين داخلياً على مستوى العالم ، ويوجد قسم كبير منهم في العاصمة

الخرطوم وما حولها ، وفي بلدان أخرى مثل يوغسلافيا السابقة وحالياً صربيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك وسوريا واليمن (٤٣) .

ويقدم لنا ملخص التقرير العالمي للعام ٢٠٠٩ الى ان عديد النازحين داخلياً في العالم من جراء الصراعات أو أعمال العنف المعمم أو انتهاكات حقوق الانسان في (٥٤) بلداً بحوالي(٢٧.١) مليون شخص . وقد مثل هذا الرقم زيادة فاقت المليون شخص مقارنة بعديد النازحين الذي قدر بحوالي (٢٦) مليون في كل من العامين ٢٠٠٧-٢٠٠٨ . أذ سجلت (٦.٨) مليون حالة جديدة من النزوح خلال العام نتيجة للصراعات أو أعمال العنف أو انتهاكات حقوق الانسان (٤٤) .

ويشير الملخص العالمي لرصد النزوح الداخلي الى أكبر ست مجموعات من النازحين داخلياً في العالم ، أذ بلغت اعدادهم في كولومبيا (٣.٣-٤.٩) مليون نازح ، وفي الكونغو بلغت(١.٩) مليون ، وباكستان (١.٢) مليون ، وتراوح عديد النازحين في كل من تركيا ، وزمبابوي ، الهند ، ميانمار ، أذربيجان بين (٥٠٠,٠٠٠ – مليون شخص) (٤٥) .

وأوضحت خارطة المؤشرات الإحصائية للنازحين في الدول العربية أنها تشهد تزايداً في اعداد النازحين بسبب اتساع مساحة العنف والنزاعات والإرهاب، بل اعتبر البعض بلدان المنطقة العربية المنتجة لمعظم هؤلاء النازحين، وتعد سوريا ثم تليها العراق والسودان من بين أكثر الدول العربية من حيث اعداد النازحين واللاجئين عام ٢٠١٥ (٤٦) .

أذ بلغت في سوريا (٦.٦٠٠.٠٠٠) مليون شخص ، وفي العراق (٤,٤٠٠,٠٠٠) مليون ، وفي السودان (٣,١٠٠,٠٠٠) مليون ، وفي اليمن بلغت (٢,٥٠٠,٠٠٠) مليون ، وفي الصومال (١.١٠٦.٨٠٠) مليون (٤٧) .

وهذا يفسر لنا حجم التحدي الكبير الذي يواجه حكومات الدول العربية والجهد الانساني العربي والدولي للتخفيف من تداعيات الازمة ومخاطر الحروب واعمال العنف المسلحة هذا من جانب ، ومن الجانب الآخر يؤشر لنا الواقع المعاش مستوى الاخفاق الحكومي والجهد التطوعي في ايجاد اطر مناسبة لحلول مستدامة تستجيب للحاجات الانسانية المتزايدة للنازحين .

ومما تجدر الاشارة اليه للإحاطة بأسباب ظاهرة النزوح في العراق ، فقد أدى الضعف الواضح في تأسيس الدولة العراقية في العصر الحديث ، ابان الاحتلال البريطاني الذي سعى الى اضعاف النظام العشائري السائد آنذاك ، وأدى ذلك الى تأسيس النظام الاقطاعي وتحويل الالاف من الفلاحين الى مديونين مدى الحياة وعبيد في اراضيهم

. إن هذه التغييرات تسببت بإيجاد سلسلةٍ مترابطةٍ من المشكلات الاجتماعية، من ضمنها نزوح أعداد كبيرة من الفلاحين نحو المدن (٤٨) .

أصبح معظم الفلاحين مدينين أكثر وأكثر وبعمق ، ولم يبق لديهم أي حافز أو دافع لزيادة الإنتاج إذ أن أية زيادة في الإنتاج ستذهب إلى مالك الأرض مباشرةً. لذا بدأت الهجرة من الأرض منذ بداية العشرينيات واستمرت خلال العهد الملكي – وبالطبع حتى بعده – وعلى الأخص من المناطق الواقعة جنوب بغداد . بينت دراسة أجريت عام ١٩٥٧ بأنه وعلى الرغم من الزيادة الطبيعية في السكان ، إلا أن النزوح الداخلي سَّبب انخفاضاً في عدد سكان المناطق الجنوبية في حين ارتفع عدد سكان بغداد من (٥١٥,٤٥٩) نسمة إلى ما يعادل (٧٩٣,١٨٣) نسمة بين عامي ١٩٤٧ و ١٩٥٧، فيما قدر عدد "الصرائف" عام ١٩٥٦ بحوالي (١٦٤٠٠) صريفة – وهي أكواخ تبنى من سعف النخيل والقصب– بالقرب من بغداد وكان يسكن فيها ما يقرب من (٩٢٠٠٠) ألف شخص (٤٩) .

والقراءة الدقيقة لتاريخ العراق الحديث تتفاوت صور النزوح من تهجير لآلاف الفلاحين هرباً من سطوة الاقطاع والمديونية المزمنة الى صور نزوح سببها سياسات الانظمة الحاكمة وقتذاك ، ففي بداية عقد الاربعينيات من القرن العشرين تعرض يهود العراق حوادث قاسية من قتل وسلب ونهب لممتلكاتهم (٥٠) ، وتعرضهم الى اجراءات وممارسات قاسية قضت بمنع توظيفهم ودخول ابنائهم المدارس ومطاردة ، ومطاردة شبابهم واختفائهم القسري(٥١) . وبادرت الحكومة في شباط من عام ١٩٥٠ ، إلى إصدار قانون إسقاط الجنسية العراقية عن اليهود الراغبين في ترك العراق في آذار اللاحق، وارتفعت على أثرها بعض الأصوات في المجلس تطالب بطرد اليهود جميعاً (٥٢) . وفي آذار ١٩٥١ أصدرت الحكومة قراراً يقضي بتجميد أموال اليهود المسقطة عنهم الجنسية العراقية وتأسيس أمانة عامة للتجميد تضع يدها على أموالهم المنقولة وغير المنقولة (٥٣) . وفي ذات الوقت بادرت الحكومة العراقية ، بترحيل قسري لكل يهودي عراقي تنتهي محكوميته في السجون العراقية إلى إسرائيل (٥٤).

يبدو لنا ان سياسات الانظمة المتعاقبة على حكمه ، قد انتهجت سياسة التهجير القسري والنزوح لتوطيد اركان حكمها ، فموجات النزوح لم تتوقف عند تهجير اليهود من العراق . ففي بداية عقد السبعينيات من القرن المنصرم ، بدأت الموجة الأولى من التسفير والتهجير القسري الجماعي للكرد الفيليين والعراقيين الآخرين بدعوى تبعيتهم الايرانية (٥٥) . ومع بداية الحرب العراقية الايرانية عام ١٩٨٠ ، شنت سلطة النظام السابق حملة ضد الكرد الفيلية بحجة تبعيتهم الايرانية وقامت بتهجير الاف العائلات الى ايران، وابعدتهم من مؤسسات الدولة المهمة والحساسة ،ويقول الناشط المدني رياض جاسم الفيلي ان عملية التهجير القسري للكرد الفيليين بدأت منذ ٤

نيسان عام ١٩٨٠ ولغاية ١٩٩٠ ، أذ تم تهجير ما يقارب ٥٠٠ ألف مواطن من الاكراد الفيليين ، بحسب احصاءات معتمدة من قبل منظمات دولية كالصليب الاحمر(٥٦) . ويبدو ان سلسلة موجات النزوح في عقدي الثمانينات والتسعينيات مستمرة بسبب سياسات النظام السابق ، فتحول من تهجير الكرد الفيليين الى شمال العراق ، ففي ٢٩ آذار ١٩٨٧ أطلقت حملة عنيفة عُرفت بالأنفال، استعملت فيها الأسلحة الكيميائية ضد الاكراد في شمال العراق (٥٧).

وفي عام ١٩٨٨ تم قصف مدينة حلبجة الكردية التي كان يقطنها (٧٠) ألف نسمة للقصف بواسطة الطائرات بغاز الخردل ، مما أدى الى مقتل الاف الاشخاص بينهم نساء واطفال . واستنادا الى منظمة حقوق الانسان لقي مائة الف كردي مصرعهم أو فقدوا خلال حملة القمع التي شنها النظام(٥٨). ويستمر مسلسل التهجير والقتل والنزوح ، أذ بعد غزو الكويت وقمع الانتفاضة الشعبية في الشمال والجنوب ، عمد النظام السابق الى تجفيف الاهوار في جنوب العراق وطرد سكانها ، بعد استخدام كل انواع الاسلحة الثقيلة والغارات الجوية بقنابل النابالم فضلاً عن عمليات الاعدام الجماعية وهروب عشرات الآلاف من السكان المحليين الى الدول المجاورة ومنها ايران ، وقدر عدد الذين هجروا جراء تلك النشاطات بين (١٠٠.٠٠٠- ١٩٠.٠٠٠) ألف شخص مع عدد غير معروف من الذين أعدموا أو كانوا مفقودين (٥٩) .

وبعد عام ٢٠٠٣ شهد العراق حالات تهجير ونزوح متكررة ، الا ان حدتها ازدادت بشكل خاص ، بسبب سيطرة الجماعات التكفيرية محافظات الانبار وصلاح الدين ونينوى واجزاء من ديالى وكركوك ، والذي نتج عن قيام عمليات عسكرية كبيرة لطرد هذه الجماعات ، مما دفع مئات الآلاف من الاشخاص الى النزوح الى شمال ووسط وجنوب العراق فضلاً عن العاصمة بغداد بحثاً عن الامن والاستقرار .

وبلغ العدد الكلي للنازحين في عموم العراق خلال العام ٢٠١٤ أكثر من (٢ مليون) شخص، ينتشرون في حوالي ٥١١ موقع في أنحاء البلاد . وأشار التقرير الفصلي الرابع لوزارة الهجرة والمهجرين الى ان اعداد الافراد النازحين بلغ (٢.٥١٢.٨٤٢) نازح ، بواقع (٤٨٥٥٨٤)ألف عائلة خلال العام ٢٠١٤ ، وبهذا الصدد حددت بعثة العراق للمنظمة الدولية للهجرة(٢.٦٨٣.٦٦٨) نازح (٤٤٧٢٧٨)ألف عائلة منذ كانون الثاني ٢٠١٤ لغاية ١٦ /آذار ٢٠١٥ (٦٠). في حين تشير نتائج المسح الاولي الذي اجرته وزارة التخطيط الجهاز المركزي للاحصاء٢٠١٥ بالتنسيق مع و زارة الهجرة والمهجرين للنازحين خلال العام ٢٠١٤- ٢٠١٥ ، الذي شمل (١٢) محافظة باستثناء محافظات اقليم كوردستان الى وجود اكثر من ١.٢ مليون نازح متواجدين في محافظة وسطى وشمالية وجنوبية حيث شمل هذا المسح الفترة من بدء ازمة النزوح في شباط ٢٠١٤ وحتى آذار ٢٠١٥ (٦١).

بات ما لا يقل عن أربعة ملايين نسمة من العراقيين نازحين داخلياً وخارجياً- أي قرابة (١٥%) من مجموع سكان العراق الذين يُقدَّر عددهم بـ (٢٧) مليون نسمة (٦٠) ، وتقدر المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، عدد النازحين داخل العراق نحو (٤٣%) من مجموع النازحين داخلياً وخارجياً(٦٢) .في حين قدر عدد النازحين خارج العراق نحو (٤٤%) في سوريا والأردن و (٨,٥%) في بقية الدول العربية و (٤%) في أوربا و (٠,٥%) في بقية دول العالم (٦٣) . فيما نزح ما يقرب من مليون نازح داخلي بسبب العنف الطائفي بعد شباط ٢٠٠٦ وحدها (٦٤) .

وبحسب منظمة الهجرة الدولية يستمر النزوح في ، أذ حددت أحدث مصفوفة لتتبع النزوح العائدة للمنظمة الدولية للهجرة (٣,٠٨٧,٣٧٢) فرداً نازح داخلياً أي (٥١٤,٥٦٢)ألف عائلة في العراق منذ كانون الثاني ٢٠١٤ وحتى ٤ حزيران ٢٠١٥ (٦٥) .

وينتشر النازحون عبر كافة محافظات العراق ال (١٨) ، فضلاً عما تلاها من زيادة ملحوظة في اعداد النازحين بسبب بدء عمليات تحرير الاراضي من هيمنة عصابات داعش في الانبار وصلاح الدين ثم نينوى ، اي ان الدقة العددية لضبط اعداد النازحين غير متوافرة لكثرة المتغيرات بين عودة ونزوح جديد وكلها مرتبطة بالمواقف على الارض . لذا فلابد من الاستعداد لمواجهة الازمات وبناء القدرات من أجل تمكين المجتمع في التصدي للعواقب الناجمة عن تلك التحديات ، ولكون تحقيق تقدم مضطرد في مجال التنمية لن يحدث بمعزل عن الخطر مادام المجتمع واقعاً في دائرة العنف واستمرار الصراع واستدامة دائرة الفقر . بيد ان تحقيق الامن الانساني لا ينجز بمجرد التحول الى مرحلة ما بعد الصراع ، بل يكمن في التصدي لتلك المخاطر بفعالية وتحقيق التمكين الاجتماعي .

ثالثاً : الاطار النظري :

ان القراءة المتمعنة والدقيقة للأزمات التي مرّت بالعراق ، تجعلنا ندرك انه على الرغم من تمتع العراق بثروات وموارد طبيعية وبشرية هائلة ، الا انه يمكننا القول " ان نعمتنا نقمة علينا " ، فعلى مدى عقود من التاريخ المعاصر وبعد تأسيس الدولة العراقية الحديثة وتعاقب الانظمة على حكمه ، لم يتمكن المجتمع العراقي من تحقيق حياة الرفاهية الاجتماعية رغم وفرة خيراته ، كون هذه الانظمة فشلت في احراز هذا الهدف لسوء ادارتها لهذه الموارد واستحواذها على مقدرات هذا البلد على حساب الاكثرية الفقيرة المحرومة ، نجد إن تلك الأنماط السلوكية التي جاء بها " روبرت ميرتون " ، تنطبق على سلوكيات أفراد مجتمعه أثناء الأزمات التي مرت بهم لشعورهم بالحرمان الذي يحمل بذور القهر والاضطهاد والاستبعاد باستثناء النمط الأول (المطابقة او المماثلة) ، والذي لا يحدث غالباً ، لأنه لو تطابقت الأهداف الثقافية مع الوسائل النظامية ، لما أصيب النسق الاجتماعي بحالة اللامعيارية (الأنومي) ، أما في باقي الأنماط الأخرى ، فقد أدت حالات الارهاب والعنف والفقر والحرمان

والنزوح إلى انحراف الأفراد عندما لا تتطابق الاهداف مع الوسائل ، فنجد البعض منهم تارة إنعزاليين يعيشون حالة اغتراب وتارة إنسحابيين ، وتارة أخرى يؤمنون بالقوى الروحانية ، عاجزين عن تحقيق أهدافهم ، وفي حالاتٍ أخرى يتمردون ويرفضون القيم الاجتماعية السائدة في مجتمعهم ، فيبحثون عن قيم بديلة عن الأولى سواء على مستوى الأهداف الثقافية او الوسائل النظامية ، فيبرز التحدي السافر لقيم المجتمع ، بغية تغييرها ، لأن الوسائل النظامية بنظرهم تشكل معوقات حقيقية أمام انجاز أهدافهم ، فيطرحون وسائلهم البديلة علناً ، وذلك يشكل بحد ذاته انحرافا عن قيم المجتمع السائدة .

فاللامعيارية في نظرية دوركايم ، تشير إلى حالة إضطراب تصيب النظام ، او هي حالة اختلال النظام او التسيب ، وتنتج عن ازمات إجتماعية او كوراث ، وقد تشير اللامعيارية إلى حالة تكون العلاقات فيها بين الاعضاء ضمن تقسيم العمل غير منظمة أو غير منسقة في إتصالها مع بعضها البعض ، ومن ثم تكشف عن حالة إنحرافية (٦٦) .

فحالة التحلل الاجتماعي تظهر عن طريق فشل آليات الضبط الإجتماعي في أداء وظائفها ، مما يؤثر في أشكال العلاقات الإجتماعية عندما لا تلبي إحتياجات الافراد في جوانب الحياة المختلفة من ناحية العمل والصحة والتعليم والسكن والرعاية الإجتماعية ، فتبرز اللامعيارية في المجتمع بشكل جلي ، وخصوصاً أثناء الأزمات .

وأعطى كل من " روبرت ميرتون و بارسنز و دوركايم " ، أهمية إلى البناء الإجتماعي ، ويرى ميرتون إن الضغوطات ، هي مصادر متغيره يتعرض لها البناء الإجتماعي ويملك الانحراف عن البناء الاجتماعي العام للمجتمع بناءاً ثقافياً مفصولاً عنه وقابل للتمييز عن البناء العام، كما ويملك قيماً معيارية منظمة (٦٧) .

فعندما ينعدم التكامل بين الاهداف والوسائل ، ويكون التأكيد على الأهداف التي تصب في صالح السلطة ، دون أي إعتبار بطموحات الافراد ، تبرز حالة الأنومي في المجتمع عندما يواجه الصدمات والكوارث ، وهذا ما حصل في المجتمع العراقي عندما تعرض النسق الإجتماعي إلى الشلل التام بعد حالة الإنفلات الأمني في عام ٢٠٠٣ ، ولغياب الوازع الوطني الذي تلاشى بسبب الأزمات المتلاحقة التي تعرض لها المجتمع وحالات الحرمان المستدامة.

ويصف "باقر ياسين" في كتابه " تاريخ العنف الدموي في العراق " : بأن التسونامّيات ، التي مر بها العراق غطت (خمسة آلاف) من السنين وجمعها في سلة واحدة وظفها لتوصيف الشخصية العراقية بأنها عنيفة متقلبة ذات مزاجٍ حاد ، وإن البنية النفسية للفرد العراقي مخرّبة بفعلِ العوامل التاريخية القديمة ، لذا فإن دمقرطة العراق ضرب من الخيال وقفز على الواقع (٦٨) . بدون تمهيد تدريجي بعد أزمات وحرمان مستدام ونظام شمولي .

إن تداعيات انهيار النظام السياسي في نيسان ٢٠٠٣ لا تقف عند حد انهيار حكومة ، وإنما انهارت أسس الدولة العراقية بما تعنيه الدولة من سلطة وقانون ومؤسسات، إذ (نزل الهرم بالدولة) ، وخلّف ذلك التداعي

والانهيار فوضى عارمة وتوترات واضطرابات، إذ أن الدول عادةً ما تكون في بداياتها ضعيفة وفي نهاياتها ضعيفة. ومن ثم توزع الجماعات العراقية على وفق معايير "جديدة /قديمة" وإعادة تشكيل تحالفاتها (عصبيه- نسب/تجاور جغرافي/تضامن اجتماعي)، نتج عنها زيادة في التحركات الجغرافية لمختلف الجماعات دخولاً وخروجاً من مختلف المناطق والمحافظات ، ومن ثم تمسك الأفراد بانتماءاتهم الفرعية (طائفية وقومية وعشائرية) مبتعدين عن هويتهم وانتماءهم الأشمل للوطن الام ، أي إن حس الولاء لدى بعض الأفراد قد تراجع إلى الروابط التقليدية (طائفة، عشيرة) لحماية أنفسهم وممتلكاتهم، عندما مُست المصلحة المشتركة للجماعة تضامنوا للقيام بأمور معاشهم .وهذا ما حصل فعلا في تفاقم ظاهرة النزوح لاستمرار حالات العنف .

إن حالة الفوضى الاجتماعية هذه وضبابية القيم والأسس التي سيجري من خلالها إعادة تشكيل الدولة العراقية الجديدة ونتيجة لظهور عددٍ من الأحزاب والجماعات المتباينة في توجهاتها ومصالحها وأيديولوجياتها، زاد من حيرة الناس وخوفهم ، إن الناس قد يصابون بالتشويش والحَيرة عندما يجدون أنفسهم في بيئة سياسية واجتماعية مضطربة لأنهم يشعرون عندئذ بغياب النقاط المرجعية التي درجوا على الاستهداء بها في فهم العالم المحيط بهم ، كما إن بعضهم في إبحارهم عبر الفضاءات الجديدة يكونون أشبه بسفينة فقدت مرساها ، مما يدفع بالأفراد والجماعات إلى التحرك من مناطق سكناهم المعتادة إلى مناطق أخرى يسكنها أبناء جلدتهم وطائفتهم، يشعرون فيها بالأمن والضمان والرعاية. ساهم هذا الحراك الجغرافي في إعادة تشكيل التحالفات وظهور "الانتماء العصبوي"، والتي تعددت بتعدد العشائر والطوائف والقوميات والمناطق...وغيرها. لقد لاحظ ابن خُلدون "أن الأوطان الكثيرة القبائل والعصائب قلّ أن تستحكم فيها دولة والسبب في ذلك اختلاف الآراء والأهواء، وإن وراء كل رأي منها هوى عصبية تمانع دونها فيكثر الانتفاض على الدولة والخروج عليها في كل وقت"(٦٩) ، ويرى المختصون في مجال علم الاجتماع ، إن التعددية في الهويات الاجتماعية مصدرٌ محتملٌ للصراع بين الناس (٧٠) . إن (القبيلة/العشيرة/الطائفة)، تقوم هنا بمقام الدولة، إذ يتوقع الفرد من (الجماعة- العشيرة/الطائفة) أن تشمله بحمايتها، كذلك تتوقع الجماعة منه أن يمنحها الفداء والولاء، فهي تسعى إلى حمايته والأخذ بثأره، وهو كذلك يسرع إلى نجدتها والتضحية في سبيلها في الملمات (٧١) .

إن بنية أي مجتمع تنطوي على عناصر توتر وتفكيك كامنة وقابلة للإثارة بتأثير عوامل داخلية او خارجية . وتشكل الإحباطات الاقتصادية الحقيقية والمتوقعة ، فالسخط الاجتماعي ، والفوضى المعيارية أهم عوامل انعدام الأمن ثم ظهور الفورات والحركات الإصلاحية والثورية (٧٢) .

فالمجتمع العراقي ظهرت فيه حالة الصراع واضحة جلية ، لأن أفراده يحملون بذوره الكامنة والتي وجدت ضالتها بعد حرمان وقهرٍ وكبت للحريات ، إثر انهيار النظام السياسي عام ٢٠٠٣ ، إذ بدأت حالة من الانفلات الأمني

اللامعياري ، مما اصاب النسق الاجتماعي بحالة انهيار تام لعدم قدرته على اداء وظائفه . فحالة ضعف سلطة الدولة بسبب ازدياد حدة الصراع على السلطة واغتنام مكاسبها ، خلقت حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي وغياب لمقومات الامن الانساني ، مما تسبب في سيطرة الجماعات الارهابية على عدة محافظات كانت لعدة سنوات في بعض مناطقها حاضنة لهذه الجماعات ، فضلاً عن العوامل الداخلية والخارجية والتي ساهمت بشكل كبير وتسببت في حالات النزوح الكبيرة التي تعرضت لها أعداد كبيرة من السكان لمخاطر جديدة وظروف اجتماعية غير مألوفة

رابعاً : أزمة النزوح تقويض للأمن الانساني وحقوق الانسان ومؤشرات التنمية :

ان الازمات التي مر المجتمع العراقي وبسبب التراكمات الزمنية ساهمت في تمزيق النسيج الاجتماعي ، وخلق حالة عدم استقرار مزمنة بسبب الحروب المتواصلة ، فنمت الولاءات الفرعية على حساب الولاءات المؤسساتية ، وطالت هذه الازمات المستمرة مجمل اللوحة الاجتماعية العراقية ، وكانت الفئات الهشة من المجتمع هي الاكثر تضرراً منها كونها لا تمتلك ادوات المواجهة والتصدي لها ، مما نتج عنها اختلالات هائلة في البناء الاجتماعي ككل ، ومن ابرزها تعطل معظم المشاريع التنموية وتفاقم حجم آفة الفساد .

ان مفهوم الامن يطابق مفهوم السلامة والغياب التام للخطر والوقاية منه. فالأمن من المنظور السوسيولوجي يدل على الحماية من المخاطر والطوارئ والتحرر من القلق الناجم عن تلك المخاطر فضلاً عن الخطوات التي تتخذ لحماية السكان من تلك المخاطر (٧٣).

ونستدل من تعريف التنمية البشرية المستدامة على طردية العلاقة بين الامن الانساني والتنمية باتجاه ترسيخ مبادئ حقوق الانسان ، والتي بانتفاء مقومات ارساء حالة الامن تنتفي معه قيمة تلك المبادئ . أذ عرفها المدير التنفيذي لبرنامج الامم المتحدة الانمائي بأنها " تنمية لا تكتفي بتوليد النمو وحسب ، بل توزع عائداته بشكل عادل ايضاً ، وهي تجدد البيئة بدل تدميرها ، وتمكن الناس بدل تهميشهم ، وتوسع خياراتهم وفرصهم وتؤهلهم للمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم . ان التنمية البشرية المستدامة هي تنمية في صالح الفقراء ، والطبيعة ، وتوفير فرص عمل ، وفي صالح المرأة . انها تشدد على النمو الذي يولد فرص عمل جديدة ، ويحافظ على البيئة، تنمية تزيد من تمكين الناس وتحقق العدالة فيما بينهم" (٧٤).

ويشير تقرير التنمية البشرية العالمي لعام ٢٠١٤ الى نقص الاستثمار في بناء القدرات ومحدودية المهارات المعرفية في اتساع مساحة الصعوبات وتعقد المشكلات ، لاسيما التي تتعرض لها الفئات الهشة في المجتمع ، مما ينعكس سلباً على مستوى انتاجية الفرد ، وفي بعض الاحيان وقوعهم فريسة للانحراف كالإدمان على المخدرات او الكحول ، وتنشط الجريمة المنظمة (٧٥) .

ان التزايد المضطرد في اعداد النازحين ، وبالذات بعد تمدد الجماعات الارهابية في عدد من المحافظات بعد حزيران ٢٠١٤ ، أذ بلغت هذه الازمات حداً لم يبلغه منذ اكثر من عقدين من الزمان ، فهذه الموجات البشرية تتعرض الى تهديد خطير يمس وحدة النسيج الاجتماعي ، فمن المحتمل ان تنتج ازمة النزوح تشتتاً في البناء الاجتماعي والاسري .

بالنظر لسرعة المتغيرات وعدم الاستقرار وغياب الاحصائيات الدقيقة حول النازحين وغياب المسوح الوطنية الخاصة بهم ، وخصوصا للفترة التي اعقبت حزيران ٢٠١٤ ، لذا تم الاعتماد على " المسح الوطني للنازحين في العراق ٢٠١٤ " وتقارير منظمة الهجرة الدولية . وقد أجرى الجهاز المركزي للإحصاء مسحاً شمل عينة بلغت(١٥٠.٢٩٦)ألف أسرة نازحة توزعت على (١٢) محافظة عراقية باستثناء اقليم كوردستان للوصول الى السمات العامة لنازحي العراق خلال عام ٢٠١٤ ، باستثناء بعض الدلالات الخاصة بالإيواء لوفرة البيانات الخاصة بها في تقارير المنظمة الدولية للهجرة ، وقد حددنا بعض الخصائص التي نحتاجها في بحثنا الحالي وهي كالاتي (٧٦) :

بلغ اجمالي توزيع الاسر النازحة في العراق (٥٣٤.٤٥٦) ألف عائلة ، فيما بلغ اجمالي عدد الافراد في عموم العراق (٣.٢٠٦.٧٣٦)مليون نازح ، وقد شكل النازحون داخلياً من محافظة الانبار (٨٧%) من مجموع النازحين اي ما يقارب(٢.٧٨٧.٧٤٤)مليون نازح من و(٤٢%) نينوى (٣٢%) وصلاح الدين (١٢%) ديالى (٥%) ، كركوك (٤%) ، بغداد (٢%) وان سبعة محافظات تستضيف (٨٢%) من اجمالي السكان النازح اي ما يقارب (٢.٦٣٨.٥٦٦)نازح (٧٧) .

وفيما يخص التركيب العمري للنازحين أذ بلغت النسب (٧٨):

الفئة العمرية (اقل من سنة – ١٥ سنة) شكلت نسبة (٤٣.٥%) من اجمالي السكان النازحين في العينة . الفئة العمرية (١٥ سنة – ٦٤ سنة) شكلت نسبة (٥٤.٥%) من اجمالي السكان النازحين في العينة. الفئة العمرية (٦٥ فأكثر) شكلت نسبة (٢%) من اجمالي السكان النازحين في العينة .

ان أخطر النتائج التي تمخضت عنها عمليات النزوح انعكست سلباً على النشاطات الاقتصادية وفرص العمل في القطاعات الرسمية وغير الرسمية، إذ أظهرت معطيات مصفوفة تتبع النازحين التي أجرتها منظمة الهجرة الدولية الاتي(٧٩) :

– بلغ معدل النشاط الاقتصادي نسبة ٤٠.٣% توزع بين ٧٦.١% للذكور ٦.١% للإناث .

– بلغت نسبة العاطلين عن العمل نسبة ٤٤.٧% توزع بين نسبة ٤٦% للذكور ونسبة ٢٥% للإناث. فقد الذكور اصحاب العمل المأجور ما نسبته ٩٤% من فرص العمل التي كانت متاحة لهم قبل النزوح .فقد أكثر من ٦٤% من حاملي الشهادة الابتدائية فرص عملهم مما ادى الى استشراء البطالة بين فاقدي فرص العمل غير

المحمي، في حين فقد ٢٠.٨% من حاملي الشهادة المتوسطة والثانوية والذين يعملون بأجر فرص عملهم غير المحمي ايضا .

لقد تسببت حالات النزوح الكبيرة الى تعرض أعداد كبيرة من السكان لمخاطر جديدة وظروف اجتماعية غير مألوفة. إذ كانت الاحداث المفاجأة والسريعة مصدراً لكثير من العوامل التي تؤدي الى التعرض للمخاطر في دورة الحياة .

لقد رافق التصاعد الدراماتيكي للعنف في المحافظات التي سيطرت عليها عصابات داعش ازدياداً ملحوظاً في موجات النزوح ليصل الى ٣.٢٠٦.٧٣٦ مليون نازح، اي ما يقارب ٥٣٤.٤٥٦ ألف عائلة في نهاية تشرين الاول ٢٠١٥ موزعين على محافظات كوردستان والمحافظات الوسطى والجنوبية (٨٠) .

وأشارت الاحصاءات الى أن وسط وشمال العراق يستضيف (٦٨%) من السكان النازحين اي ما يقارب (٢.١٦٢.٧٧٢) مليون نازح ، في حين يستضيف اقليم كوردستان لوحده (٢٧%) من الاجمالي اي ما يقارب(٨٧٣.٣٠٠)مليون الف نازح ، كما يستضيف جنوب العراق (٥%) من السكان النازح اي ما يقارب (١٧٩.٩٦٤) ألف نازح ، واكثر المحافظات سجلت ارتفاعاً في نسب النزوح اليها هي دهوك وبنسبة(٥%)أي ما يقارب (١٩.٣٦٢)ألف نازح في ايلول ٢٠١٥ ، كما شهدت هذه المدة انخفاضاً في نسب اعداد النازحين في كل من محافظة ديالى (٧%) من اجمالي السكان النازح وكركوك (٢%)، والسليمانية (٢%) ، اربيل (١%) ، بابل (١%) بسبب حركات العودة التي بدأت تظهر بين النازحين (٨١).

غالباً ما تترك الازمات والعنف أضراراً كبيرة على عملية تنمية المرأة ، ولا سيما الشباب من النساء. لقد أسهمت حالات الصراع والحرمان المزمن الى تقليص الفرص التعليمية والى حد كبير أمام الفتيات ، كما ساهم انعدام الأمن بمختلف ابعاده وخصوصا الشخصي والاقتصادي، والذي يمكن أن يكون عاملاً رئيساً لتشجيع الزواج في وقت مبكر الذي يكون احياناً غير مناسب لهم . فضلاً عما تعانيه النساء من فئة الشباب من ارتفاع معدلات العنف المبنى على اساس النوع الاجتماعي، وهذه المعدلات غالباً ما تكون أعلى إذا كانت المرأة تنتمي إلى أقلية أو مجموعة مهمشة ، كما حدث مع الشابات الايزيديات . وعلى الرغم من ان المرأة لم تكن سبباً في كثير من المشاكل والمعوقات الاجتماعية ، لكنها في أحيان كثيرة تكون من أكثر الفئات التي تدفع ضريبتها . فالانتقام من المرأة وتعرضها للعنف وحالات الاغتصاب سيترك آثاراً مزمنة تمتد من جيل لآخر وتكون معولاً يهدم أواصر التماسك الاسري والمجتمعي على حدٍ سواء .

والنزاعات اليوم تجاوزت اسلوبها التقليدي ، ولم تصبح مجرد اشتباكات عابرة بين جنود يتواجه الطرفين في معارك مع جنود من الجانب الآخر من الحدود الوطنية بقدر ما هي حرب مجتمعية (٨٢)، تمثل تعبيراً عن صراع

بين ارادات يتفنن فيها المتخاصمون في استخدام ما بوسعهم من وسائل واليات لا يترددون فيها لكسر إرادة المدنيين من نساء وفتيات وأطفال ورجال وبنين عن طريق تعجيزهم مادياً ونفسياً واقتصادياً واجتماعيا .

تؤشر لنا الازمات التي يمر بها العراق في الوقت الراهن ، ان هناك استلاباً لقوة النساء بعد تعرض العديد منهن في أماكن الصراع الى السبي والاغتصاب أو التهديد باغتصابهن، او بيعهن في سوق النخاسة وهو امر قد يؤدي الى الإصابة باضطرابات ضغوط ما بعد الازمة ، او الاصابة ، بفيروس نقص المناعة البشرية أو تعرض الاطفال والنساء للصدمات النفسية وما يتسبب عنها كثيراً من أشكال الإعاقة. وفي بعض الازمات ، تستلب أيضاً قوة الرجال من خلال تعرضهم للعنف الجنسي . وأحياناً يتم تجنيد الفتيان واستغلالهم وارغامهم على العمل ضمن المجاميع المسلحة او المتطرفة . وكل ذلك يهدد أمنهم الانساني، إذ تنتهك حقوقهم في حالات العنف والتهجير القسري، حيث يعيشون ظروفاً من عدم انعدام الاستقرار ، تحد من قدراتهم في الحياة الاجتماعية والاسرية . وترسيخ مقومات الامن الإنساني يتطلب اتخاذ تدابير لزيادة الوعي الاجتماعي ، كذلك على مستوى المؤسساتي . لقد تسببت أزمة النزوح في تمزيق أواصر التماسك الاجتماعي ، وكان سبباً في تشظي الاسر وتآكل منظومة الروابط الاجتماعية والثقافية التي كانت تجمعهم ان معظم ما تنص عليه مواثيق الامم المتحدة بحقوق الانسان هو حق الأمن وحماية الأنسان في نفسه وماله وعرضه وكفالة سلامته ومنع الاعتداء عليه أو التحقير من شأنه أو تعذيبه أو اضطهاده سواء كان ذلك من الدولة أو من أفراد المجتمع. لقد تعرض العراق خلال الأعوام الماضية وتحديدا منذ عام ٢٠٠٣ الى صراعات ونزاعات مسلحة أدت الى تهجير ونزوح أعداد كبيرة من مكونات الشعب العراقي، وازدادت حالة النزوح بعد احداث ٩/ ٦/ ٢٠١٤ حيث قامت المجاميع الارهابية بمهاجمة الاراضي العراقية والسيطرة على مدينة الموصل والمناطق المحيطة بها من محافظات نينوى وصلاح الدين والانبار وديالى، مستخدمة الاسلحة الثقيلة وبطريقة عدوانية ووحشية مهددة حياة مئات الآلاف من المدنيين الابرياء وخصوصا ابناء الاقليات الدينية والعرقية من المسيحيين والايزيدية والتركمان والشبك كما اقترفت جرائم ضد الانسانية ترتقي الى جرائم الحرب متمثلة بالمذابح البشعة والاعدام الجماعي والتعذيب والانتهاكات الجنسية ضد النساء والاطفال والزواج القسري بالإضافة الى هدم الاضرحة ودور العبادة والشواخص التاريخية والارث الثقافي .

ويمكن تلخيص أهم المؤشرات التي تعكس الجرائم والانتهاكات لحقوق الانسان ، حيث بلغ عدد النازحين الذين تعرضوا لانتهاكات حقوق الانسان حسب المحافظات التي نزحوا منها نينوى ، كركوك ، ديالى ، الانبار ، بغداد ، بابل ، صلاح الدين ١٩٢٢١ فرد ، وكما يأتي (٨٣) :

•أظهرت نتائج المسح ان عدد النازحين الذين تعرضوا للقتل او القصف (٥٢٩٢) فرد وسجلت محافظة نينوى المرتبة الاولى حيث بلغت النسبة (٢٨%) من العدد اعلاه وتليها محافظة صلاح الدين وبنسبة (% ٢٣) .

•بلغ عدد النازحين الذين تعرضوا للاختطاف او الاختفاء (٢٣٧٤) فرد وتأتي محافظة نينوى بالمرتبة الاولى حيث بلغت النسبة (% ٣٦) وتليها محافظة صلاح الدين (% ٢٣).

•بلغ عدد النازحين الذين تعرضوا للإساءة او التعذيب (٤٩٧٠) فرد. جاءت محافظة نينوى بنسبة (% ٤٣) من الذين تعرضوا للإساءة أو التعذيب ومحافظة صلاح الدين بنسبة (% ١٦).

•بلغ عدد النازحين الذين تعرضوا الى الاستغلال او الاضطهاد (٦٥٨٥) فرد . وكانت نسبتهم من محافظة نينوى (% ٦٣) ونسبتهم من محافظة صلاح الدين (% ١٣).

•بلغ عدد الاسر النازحة التي انقطع الاتصال بأحد افرادها (٣٦٧٢) أسرة. تأتي محافظة صلاح الدين بالمرتبة الاولى منهم وبنسبة (٣٨%) وتليها محافظة نينوى (٣٠%).

•بلغ عدد الأسر النازحة التي تمت مصادرة وثائقهم الرسمية) ١٤٧٦٧ (أسرة. وقد سجلت اعلى النسب في محافظة نينوى (% ٥٠) وتليها محافظة صلاح الدين (% ١٨).

لقد تعرضت الأوضاع التعليمية للأطفال والشباب النازحين الى تراجع كبير بسبب تدهور الأوضاع الإنسانية وتقلص فرص التمكين وقد أظهر المسح الوطني للنازحين المعطيات الاتية (٨٤) :

أن أكثر من ربع النازحين بعمر ٦ سنوات فأكثر، هُم ملتحقون حالياً بالتعليم ومؤشر التكافؤ بين الجنسين (٠.٧٦) يشير إلى تفوق الذكور على الإناث في الالتحاق بالتعليم بدرجة كبيرة فأوجه عدم المساواة مرتبطة بعوامل اجتماعية واقتصادية وهي حالة عامة في المجتمع ولا تقتصر على مجتمع النازحين في الوقت الذي تتقارب فيه نسبة الذكور مع الإناث لأكثر من نصف النازحين الملتحقين سابقاً بالتعليم فقد بلغت نسبة الذكور(٥٢.١%) مقابل (٥١.١ %) للإناث .أما بالنسبة للنازحين الذين لم يلتحقوا أصلا بالتعليم فهم يشكلون نسبة (% ١٢.٦) وتبقى نسبة الإناث هي الأعلى (١٧.٤%) وبأكثر من الضعف مقارنه بنسبة الذكور(٧.٧%).

لقد تعرضت الأوضاع التعليمية للأطفال والشباب النازحين الى تراجع كبير بسبب تدهور الأوضاع الإنسانية وتقلص فرص التمكين وقد أظهر المسح الوطني للنازحين المعطيات الاتية (٨٥) :

بلغ معدل اجمالي الملتحقين في مرحلة الدراسة الابتدائية ٧٧% من اجمالي فئة سن التمدرس للمرحلة الابتدائية والذي جعل من نسبة التسرب (٢٣%) .

-بلغت نسبة الالتحاق في مرحلة الدراسة المتوسطة (٥٨.٨%) من اجمالي فئة سن التمدرس لهذه المرحلة وبنسبة تسرب(٤١.٢%) .

-بلغت نسبة الالتحاق في مرحلة الدراسة الاعدادية(٤٠.٤%) من اجمالي فئة سن التمدرس لهذه المرحلة وبنسبة تسرب (٥٩.٦%) .

-بلغت نسبة التسرب بين الذكور النازحين (٤٨%) وبين الاناث النازحات (٥٢%).

-بلغت نسبة الالتحاق في مرحلة التقني والجامعي (١٥.٩%) وسجل المسح اعلى نسب تسرب بين طلاب المرحلة الجامعية (٨٤.١%) .

-تنوعت اسباب التسرب بين عدم وجود مدارس قريبة وبنسبة (١٢.٩%)من اجمالي التسرب الكلي او عدم الرغبة في مواصلة التعليم بنسبة (٧.٥٦%) في حين فسرت الاوضاع المادية نسبة (٢٧.٥%) من اجمالي التسرب .

مما شك لا ريب فيه ان الازمات العميقة والنزاعات العنيفة تعطل فرص التنميةَ وتُمثِّل خطراً جسيماً على المجتمعات وحياةِ الأفراد. وأكثرُ من أيِّ ظاهرةٍ أُخرى، يُجرِّد النزاع الناسَ والمجتمعاتِ والبلدانَ من الخِيارات التي يتطلبونها لتصبح منتِجة ، وتحقق الأمن ، وتخطّط لمستقبلٍ أفضل؛ إذ يَمحو مكاسبَ تحققت بجهود حثيثة في مجال التنمية ، وتَجعل التقدّمَ في معالجة تحدِّياتٍ طويلةِ الأمد أكثرَ صعوبةً.

خامساً : الاطار المنهجي ويتضمن :

أ.منهجية البحث :

تتميز البحوث والدراسات العلمية بأن لكل منها إطار منهجي يتم من خلاله وضع الخطوط العريضة لسير تلك البحوث أو الدراسات . وبذلك فأن المنهج (Method) يهدي الباحث إلى الطريق المؤدي إلى الهدف المطلوب أو هو الخيط غير المرئي الذي يشد البحث من بدايته إلى نهايته من أجل الوصول إلى نتائج معينة (٨٦) . ولغرض الوصول إلى الأهداف المتوخاة من البحث والتي يسعى الباحث إلى تحقيقها ، فقد استخدم الباحث ثلاثة مناهج علمية هي : (١.المنهج التاريخي، ٢.المنهج المقارن ،٣.منهج المسح الاجتماعي) ، للضرورة التي حتمتها طبيعة البحث والتقصي . أذ يُعّرف المنهج التاريخي بأنه الطريقة التي تساعد على تفسير الظواهر الاجتماعية بالرجوع إلى خلفياتها التاريخية لتتبع نشأتها وتطورها التاريخي (٨٧) . والظواهر الاجتماعية ترتبط ارتباطاً كبيراً بواقع المجتمع في الماضي، ولابد للباحث الاجتماعي من الرجوع إلى الماضي لتعقب الظاهرة المدروسة منذ نشأتها، ومعرفة عوامل تبدلها وتغيرها من حالٍ إلى آخر (٨٨) . أذ جرى توظيف هذا المنهج في بحثنا الحالي في الجانب النظري ، لإعطاء تصور تاريخي عن جذور أزمة النزوح في العراق ولمعرفة التغيرات التي طرأت على الظاهرة المدروسة وفق المراحل الزمنية المتعاقبة. والمنهج المقارن يعني طريقة للمقارنة بين مجتمعات مختلفة أو بين جماعات متباينة داخل المجتمع الواحد أو بين نظم اجتماعية متعددة للكشف عن أوجه الشبه والاختلاف بين الظواهر الاجتماعية الحاصلة فيها وإبراز أسباب هذا الاختلاف (٨٩) .وتم توظيف هذا المنهج في تتبع المسار

التاريخي للظاهرة المدروسة عبر حقب زمنية مختلفة في العراق ،ومن خلال المقارنة بين عيمتي البحث في بغداد واربيل من ناحية توجهاتهم . بغية الوقوف على الاسباب المؤدية اليها للتمكن من وضع مقترحات للحد من آثارها السلبية. ومنهج المسح الاجتماعي الذي تم استخدام هذا المنهج بطريقة العينة في الجانب الميداني لتحديد المشكلات التي يواجهها النازحون وما تتركه من آثار سلبية عليهم ، وطبقاً للبيانات المتاحة سيتم وضع المقترحات والحلول العلمية والعملية المناسبة للحد من أزمة النزوح وانعكاساتها السلبية على الامن الانساني للنازحين على ضوء النتائج التي سيتوصل اليها البحث .

ب. فرضيات البحث :

ويعرف الفرض بأنه : فكرة مبدئية تربط بين الظاهرة موضوع الدراسة وبين أحد العوامل المرتبطة بها ، أو المسببة لها (٩٠) .

ولقد قام الباحث ببناء الدراسة الميدانية على ستة فرضيات عامة تم صياغتها على النحو الآتي :

١. لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين أزمة النزوح وأمن واستقرار المجتمع والاسباب التي أدت اليه.

٢.لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين أزمة النزوح ومستوى التحصيل الدراسي (كمؤشر رئيس من مؤشرات التنمية البشرية) لأرباب الأُسر من النازحين .

٣. لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين أزمة النزوح ونوع السكن (المأوى) ، (كحق من حقوق الانسان باعتباره مقياس رئيس من مقاييس التنمية البشرية) في منطقة النزوح تشعركم بعدم الطمأنينة والاستقرار .

٤. لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين أزمة النزوح والشعور بالقلق من عدم قدرة أفراد أسركم على التكيف والاندماج مع عادات وتقاليد مجتمع النزوح .

٥. لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين أزمة النزوح والجهة التي تبسط الامن في منطقة النزوح من وجهة نظر النازحين وانتماءاتهم .

٦. لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين أزمة النزوح وتصنيف النازحين لهويتهم

ج. عينة البحث :

تختلف أنواع العينات تبعاً لاختلاف خصائص المجتمع المراد بحثه . كما أن اختيار نوع العينة يتوقف على الوقت والجهد والمال المتوافر لدى الجهة القائمة بالبحث، فضلاً عن البيانات المتاحة عن المجتمع (٩١).

تكونت وحدة عينة البحث من أرباب الاسر النازحة من الذكور والاناث أو ممن يسكنون مع الاسرة ويديرون شؤونها ، ومن مختلف الفئات العمرية والقوميات والاديان والمذاهب في مجمعات مناطق النزوح في بغداد وأربيل . وبالنظر لعدم توفر أطار عن اعداد النازحين واحصائيات دقيقة ولكون هذه الاعداد في تغير مستمر ، لذا تم

اختيار عينة عشوائية بسيطة ممثلة لمجتمع البحث ، وتم توزيع (٢٥٠) استمارة استبانة ، تمت الاستجابة من قبل (٢١١) استمارة وزعت على أسر النازحين علما ان معدل عدد افراد الاسرة الواحدة يبلغ خمسة افراد تجاوبوا معها بشكل كامل واعتمدت في تفريغ البيانات ، أذ استغرق العمل الميداني للفترة الممتدة من تموز ٢٠١٦ – بداية تشرين الاول ٢٠١٦ في محافظات النزوح ، وأدناه جدول يوضح اعداد النازحين في العينة .

جدول (١) يوضح أعداد أفراد العينة من النازحين

محافظات النزوح	اعداد العينة	النسبة المئوية
بغداد	٧٠	٣٣.٢
اربيل	١٤١	٦٦.٨
المجموع	211	١٠٠

يبين الجدول اعلاه حجم العينة وطريقة توزيعها على مناطق النزوح يتبين من الجدول اعلاه ان عدد المبحوثين الذكور من ارباب الاسر بلغ (١٦١) وبنسبة (٧٦%) من مجموع العينة البالغ (٢١١) ، في حين بلغت نسبة الاناث كأرباب أسر (٥٠) وبنسبة (٢٤%) نتيجة فقد الزوج كمعيل بسبب الاعمال الارهابية .

جدول(٢) يوضح توزيع وحدات العينة من ارباب الاسر حسب النوع

التكرار / النوع	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	161	76
انثى	50	24
المجموع	211	100

يبين الجدول اعلاه ان نسبة الذكور من ارباب الاسر بلغ (١٦١) رب اسرة وبنسبة (٧٦%) ، في بلغت نسبة الاناث من ارباب الاسر (٥٠) وبنسبة (٢٤%) علماً ان الاستمارة وزعت بطريقة عشوائية .

د.اختبار ثبات الاستبانة :

وقد جرى التحقق من ثبات الاستبانة عن طريق إخضاعها للاختبار، إذ وزعت الاستبانة على عينة قوامها (٢٠) مبحوث من النازحين ، (١٠) مبحوثين في مجمع النزوح في النهروان في بغداد ، و(١٠) آخرين في مجمعات النزوح في اربيل. إذ أعطي لكل مبحوث من هذه العينة رمزا تسلسليا من (١- ١٠) لكل منها ، وبعد مضي أكثر من أسبوعين أُعيد تطبيق الاستبانة على العينة نفسها في المنطقتين ، إذ أعطي المبحوثين الرموز نفسها التي جرى منحهم إياها في التوزيع الأولي وبعد أن جرى تحليل نتائج الاختبارين باستخدام المقياس الإحصائي (معامل

ارتباط بيرسون)، تبين أن قيمة معامل الارتباط (٠,٩)، مما يؤكد وجود ترابط ايجابي عالٍ بين المقابلتين وأن المقياس يتسم بصفة الثبات .وتم الأخذ بآراء (١٠) خبراء من الاساتذة في مجال الاختصاص من ثلاث جامعات عراقية حول أسئلة استمارة الاستبانة .

ع. مجالات البحث :

من اهداف نظرية المعاينة بصورة رئيسة تقديم تقديرات صحيحة بشأن قيم غير معروفة للمعالم بواسطة إحصائيات العينة. ولتقدير المعالم غير المعروفة بشكل صحيح عن إحصائيات معروفة، يُطلب من الباحثين التعامل مع ثلاث مشكلات رئيسة هي: (تعريف المجتمع الإحصائي، و تصميم العينة، و تحديد حجم العينة)، إذ يُعرف المجتمع الإحصائي بشكل نظامي على أنه "مجموع كل الحالات التي تتطابق في مجموعة من المحددات" (٩٢) ، لذلك جرت العادة عند التعرض لتعريف المجتمع الإحصائي لأي بحث علمي ، تحديد المحتوى والمدى والزمن . والتي تتمثل بالمجال البشري والمكاني و الزماني وهي كالآتي :

١- المجال البشري :

يمثل أرباب أسر العوائل النازحة (من الآباء أو الأمهات ، أو من ينوب عنهم في حال وفاة كلا الأبوين، كالابن الأكبر أو البنت أو الجد أو العم أو الخال ... وغيرهم) ممن يسكنون مع الأسرة ويتحملون ادارة شؤونها .

٢ – المجال المكاني :

تم توزيع استمارة الاستبانة على مجتمع النازحين من محافظات " الانبار ، صلاح الدين ، نينوى " في العراق الى محافظات كردستان العراق والساكنين في اربيل في مجمعات (هيران سيتي ، سري بلند ، الزيتونة ، التون سيتي) في اربيل ، والنازحين في بغداد والساكنين في (مجمع النبي يونس (ع) في النهروان) . وبدأت موجات النزوح ما بين المدة (٢٠١٣/٢/١- ٢٠١٤/١١/٢٠) ، أي في الفترة الاولى لمحافظات الانبار وصلاح الدين ، والفترة الثانية بدأت بعد احتلال الموصل والمدن التابعة لها من قبل الجماعات المتطرفة في ٢٠١٤/٦/١٠ .

٣ – المجال الزماني :

أستغرق المجال الزماني للبحث الميداني ، (للفترة الممتدة من تموز ٢٠١٦ – بداية تشرين الاول ٢٠١٦) ، في محافظات النزوح .

سادساً: عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية :

جدول (٣) يوضح الفئات العمرية لأرباب الاسر

الفئة العمرية لأرباب الاسر / التكرار	التكرار	النسبة المئوية
١٧-٢٦	١٠	٤.٧
٢٧-٣٦	٤٤	٢١
٣٧-٤٦	٧٠	٣٣.١
٤٧-٥٦	٤٢	٢٠
٥٧-٦٦	٨	٣.٧
٦٧ فما فوق	٣٧	١٧.٥
المجموع	٢١١	١٠٠

للعمر أهمية كبيرة في طبيعة إجابة المبحوث ، فمن الممكن أن تكون إجابات فئة الشباب تختلف عن إجابات فئة متوسطي العمر ، وإجابات الفئة الأخيرة تختلف عن إجابات فئة كبار العمر . وهذا الفارق في العمر بين جميع الفئات يمكن أن يكون له تأثير واضح في عملية فهم طبيعة الأسئلة والإجابة عليها ، من خلال فهم مضمون الحياة وكيفية التعامل معها . وتشير نتائج الدراسة الميدانية إلى أن (١٠) مبحوثاً من مجموع (٢١١) مبحوث كانت أعمارهم تتراوح بين (١٧-٢٦) سنة وبنسبة (٤.٧%) ، (٤٤) مبحوثاً كانت أعمارهم تتراوح بين (٢٧-٣٦) سنة وبنسبة (٢١%) ، و(٧٠) مبحوثاً كانت أعمارهم تتراوح بين (٣٧-٤٦) سنة وبنسبة (٣٣.١%) ، و (٤٢) مبحوثاً كانت أعمارهم تتراوح بين (٤٧-٥٦) سنة وبنسبة (٢٠%) ، و (٨) مبحوثين كانت أعمارهم تتراوح بين (٥٧-٦٦) سنة وبنسبة (٣.٧%) ، أما المبحوثين الذين كانت أعمارهم (٦٧ سنة فأكثر) ، فكان عددهم (٣٧) مبحوثاً وبنسبة (١٧.٥%) . وعند حساب الوسط الحسابي لأعمار المبحوثين كان (٣٥.١٧) سنة بينما كان الانحراف المعياري لأعمار المبحوثين (١٧.٦٧) سنوات ، ويتبين من هذه النسب أن الفئات من (٣٧-٤٦) سنة هي الأكثر تجاوباً مع استمارة الاستبانة من الفئات الأخرى ، كما ظهر في العينة ، في حين أن النسب الأقل كانت

من نصيب الفئات العمرية من (٥٧-٦٦) سنة ، وقد يكون لكبر العمر، أو التخوف من تردي الأوضاع الأمنية اثر في ضعف تجاوب بعض الفئات العمرية مع اسئلة الاستبيان .

جدول رقم(٤) يوضح التحصيل الدراسي لأرباب الاسر النازحة

التحصيل الدراسي / التكرار	التكرار	%
لا يقرأ ولا يكتب	١٩	٩
يقرأ ويكتب	٣٤	١٦
ابتدائية	٤٠	19
متوسطة	٤٠	19
اعدادية	٣٥	616.
معهد	٢٦	١٢.٣
جامعة	١٥	.17
عليا	٢	1
المجموع	٢١١	100

وتشير نتائج الدراسة الميدانية إلى ان مستوى التحصيل الدراسي لأرباب الاسر النازحة في وحدات العينة (١٩) مبحوثاً من مجموع (٢١١) مبحوثاً وبنسبة (٩%) لا يقرأون ولا يكتبون ، و(٣٤) مبحوثاً يقرأون ويكتبون وبنسبة (١٦%) ، أما الذين يحملون شهادة الابتدائية فكان عددهم (٤٠) مبحوث وبنسبة (١٩%) ، الذين يحملون شهادة المتوسطة كان عددهم (٤٠) مبحوث وبنسبة (١٩%)، والذين حصلوا على شهادة الاعدادية (٣٥) مبحوثاً وبنسبة(١٦.٦%) ، في حين كان عدد المبحوثين الذين يحملون شهادة المعهد(٢٦) من مجموع العينة (٢١١) وبنسبة (١٢.٣%) ، في حين كان خريجو الجامعة (١٥)مبحوثاً وبنسبة (٧.١%) ، والعليا (٢) وبنسبة (١%) . نستدل على ان النسبة الاكبر من حجم العينة من تعليمهم متدني وهذا ربما يكون احد اسباب تفاقم حجم معانة ازمة النزوح وشحة الموارد الاقتصادية .

جدول رقم (٥) يوضح منطقة النزوح لعينة البحث

التكرار / اسم المنطقة الاصلية للأسرة النازحة	التكرار	%
سهل نينوى	١٥٧	٧٤.٤
الانبار	٣٧	١٧.٥
صلاح الدين	١٧	٨.١
المجموع	٢١١	١٠٠

وتشير نتائج الدراسة الميدانية الى ان (١٥٧) مبحوثا من النازحين وبنسبة (٧٤.٤%) من حجم العينة نزحوا من منطقة سهل نينوى بعد احتلال مدينة الموصل في حزيران/ ٢٠١٤ بطريقة جماعية على شكل امواج من الاسر ، و(٣٧) مبحوثا من النازحين وبنسبة (١٧.٥%) من محافظة الانبار قبل احداث الموصل ، و(١٧) مبحوثا من النازحين وبنسبة(٨.١%) من محافظة صلاح الدين ، يتضح لنا ان النسبة الاكبر من النازحين حدثت بعد احتلال مدينة الموصل من الجماعات التكفيرية .

جدول رقم (٦) يوضح عمل رب الاسرة

التكرار / عمل رب الاسرة	التكرار	%
قطاع عام / موظف مدني	٥٧	٢٧
عسكري (الاجهزة الامنية)	٣٠	١٤.٣
القطاع الخاص/ موظف مدني	٢٣	١٠.٩
كاسب	٦٠	٢٨.٥
اعمال حرة	١٦	٧.٥
عاطل عن العمل	٥	٢.٤
متقاعد	٢٠	٩.٤
المجموع	٢١١	١٠٠

وتشير نتائج الدراسة الميدانية الى ان (٥٧) مبحوثا من النازحين وبنسبة (٢٧%) يعملون في القطاع الحكومي ، و(٣٠) مبحوثا وبنسبة (١٤.٣%) يعملون في الاجهزة الامنية ، و(٢٣) مبحوثا وبنسبة (١٠.٩%) يعملون في القطاع الخاص ، و (٦٠) مبحوثين بنسبة (٢٨.٥%) كسبة ،و(١٦) مبحوثاً وبنسبة (٧.٥%) و (٥) مبحوثين عاطلين عن العمل من مجموع وحدات العينة ، في حين شغل المتقاعدون تكراراً (٢٠) وبنسبة (٩.٤%) ، مما يتضح لنا ان النسبة الاكبر هم من الكسبة وهذا يضعف من قدرتهم على مواجهة معاناة النزوح .

جدول رقم (٧) يوضح مدى كفاية الدخل الشهري

التكرار / الدخل الشهري للأسرة	التكرار	%
يقل عن الحاجة	١١٦	٥٥
يسد الحاجة	٨٨	٤١.٧
يفيض عن الحاجة	٧	٣.٣
المجموع	٢١١	١٠٠

بينت نتائج الدراسة الميدانية ان (١١٦) مبحوثا وبنسبة (٥٥%) من حجم العينة مواردهم الاقتصادية لا تكفي لتلبية متطلبات احتياجاتهم الاساسية ، و)٨٨) مبحوثا وبنسبة (٤١.٧%) اجابوا ان مواردهم تكفي لسد احتياجاتهم الاساسية ، و(٧) مبحوثين وبنسبة (٣.٣%) دخلهم الشهري يفيض عن حاجتهم ، يتبين لنا ان نسبة اكثر من النصف قليلاً من النازحين غير قادرين على تلبية متطلباتهم الاساسية لقلة مواردهم او مدخلاتهم اليومية او الاسبوعية او الشهرية .

جدول (٨) يبين ارتفاع مستوى التحصيل الدراسي ودوره في مواجهة معاناة ازمة النزوح

التكرار / ارتفاع مستوى التحصيل الدراسي	التكرار	%
نعم	١٧٠	٨٠.٦
الى حدٍ ما	٣٠	١٤.٢
لا	١١	٥.٢
المجموع	٢١١	١٠٠

بعد اجراء اختبار اهمية الفرق المعنوي (مربع كاي) وجد ان القيمة المحسوبة (٢١٤.٤) وبدرجة حرية (٢) وعلى مستوى ثقة (٩٥%) وهي أكبر من القيمة الجدولية (٥.٩٩) لذا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل فرضية البحث ، أذ أشارت نتائج الدراسة الميدانية الى ان (١٧٠) مبحوثا وبنسبة (٨٠.٦%) يؤيدون ان ارتفاع مستوى التحصيل الدراسي لأرباب الاسر من النازحين يقلل من حجم معاناة ومخاطر النزوح عليهم ، أما الذين كانت اجابتهم متذبذبة بلغ عددهم(٣٠) وبنسبة (١٤.٢%) والذين اجابوا ب لا وبنسبة (٥.٢%) وكلا النسبتين لا تصمد امام رأي الاغلبية في ان لأصحاب مستوى التحصيل الدراسي الاعلى قدرة على مواجهة انعكاسات ازمة النزوح .

جدول (٩) يبين العلاقة بين ازمة النزوح وأسبابها

التكرار / أسباب النزوح	التسلسل المرتبي	التكرار	%
غياب الامن وازدياد حدة العنف والعمليات الارهابية	١	٧١	٣٣.٧
الخوف من سطوة الجماعات	٢	٥٥	٢٦
عدم توفر الخدمات وتدمير البنى التحتية والمواجهات العسكرية والحرب على الارهاب	٣	٤٥	٢١.٤
التهديد من الجيران أو الخلايا النائمة	٤	٤٠	١٨.٩
المجموع		٢١١	١٠٠

بعد اجراء اختبار اهمية الفرق المعنوي (مربع كاي) وجد ان القيمة المحسوبة (٣٤.٧٦) وبدرجة حرية (٤) وعلى مستوى ثقة (٩٥%) وهي أكبر من القيمة الجدولية (٩.٤٩) لذا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل فرضية البحث ، وأشارت نتائج الدراسة الميدانية ان (٧١) مبحثا وبنسبة (٣٣.٧%) أشاروا الى ان (غياب الامن وازدياد حدة العنف والعمليات الارهابية احد أسباب نزوحهم مع عوائلهم ، و (٥٥) مبحوثا وبنسبة (٢٦%) حددوا ان الخوف من سطوة الجماعات التكفيرية كان سبباً في نزوحهم ، في حين أشار (٤٥) مبحوثا وبنسبة (٢١.٤%) اكدوا على ان عدم توفر الخدمات وتدمير البنى التحتية كان سبب نزوحهم ، وأشار (٤٠) مبحوثا وبنسبة

(١٨.٩%) ان تهديد الجيران والخلايا النائمة كان سبباً في نزوح عائلاتهم وذلك يفسر لنا صدق الفرضية الاولى بوجود علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين أزمة النزوح وغياب أمن واستقرار المجتمع والاسباب التي أدت اليه.

جدول (١٠) يبين تحديد مناطق قدوم الجماعات التكفيرية

التكرار / مناطق قدوم الجماعات المتطرفة	التكرار	%
من ابناء المنطقة	٦٠	٢٨.٥
خلايا نائمة ترتبط بهم	٢٠	٩.٥
إرهابيين اجانب ومن دول الجوار ولديهم حواضن تأويهم	١٣١	٦٢
المجموع	٢١١	١٠٠

بعد اجراء اختبار اهمية الفرق المعنوي (مربع كاي) وجد ان القيمة المحسوبة (١٩٦.٧٤) وبدرجة حرية (٢) وعلى مستوى ثقة (٩٥%) وهي أكبر من القيمة الجدولية (٥.٩٩) لذا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل فرضية البحث ، وأشارت نتائج الدراسة الميدانية الى ان (٦٠) مبحوثا وبنسبة (٢٨.٥%) اجابوا بان الجماعات التكفيرية من ابناء مناطقهم ، و (٢٠) مبحوثا وبنسبة (٩.٥%) من الخلايا النائمة التي ترتبط بالجماعات التكفيرية ، في حين اكد (١٣١) مبحوثا وبنسبة (٦٢%) بانهم قادمون من دول الجوار ولديهم حواضن تأويهم وأدلاء في مناطق النزوح الاصلية . ويمكن احد اسباب علاج ازمة النزوح بالقضاء على تلك الحواضن كونها سبباً رئيسياً تفاقم هذه الظاهرة.

جدول (١١) يبين طريقة النزوح اسر عينة البحث

التكرار / طريقة النزوح	التكرار	%
فردية	٧١	٣٣.٧
جماعية	١٤٠	٦٦.٣
المجموع	٢١١	١٠٠

تشر نتائج الدراسة الميدانية الى ان (٧١) مبحوثا وبنسبة (٣٣.٧%) من حجم العينة كانت طريقتهم فردية في النزوح وهم ما قبل احتلال مدينة الموصل أي من نازحي الانبار وصلاح الدين ، في حين اجاب (١٤٠) مبحوثا وبنسبة (٦٦.٣%) بان طريقة النزوح كانت جماعية وهم بعد احداث الموصل في حزيران / ٢٠١٤

جدول رقم (١٢) يوضح نوع المأوى لعينة البحث

التكرار / نوع المأوى	التسلسل المرتبي	التكرار	%
ايجار	١	٨٠	٣٨
مخيمات	٢	٧٦	٣٦
كرفان	٣	٣٢	١٥.٢
في ضيافة الاقارب	٤	٩	٤.٢
في مستوطنات عشوائية/غير نظامية ومباني متروكة عائدة للدولة	٥	٦	٢.٨
دور العبادة	٦	٥	٢.٤
مباني المدارس	٧	٣	١.٤
المجموع		٢١١	١٠٠

تشير الدراسة الميدانية الى ان (٨٠) مبحوثا وبنسبة (٣٨%) من حجم العينة يسكنون بالإيجار في مجمعات اهلية تؤجر شهرياً على النازحين وحسب آراء المبحوثين من خلال اجراء المقابلة معهم فأن اغلبهم يقصر في تأمين بعض الاحتياجات الاساسية للأسرة في سبيل الحصول على سكن مستقل لأنه يشعرهم بالراحة والاستقلالية والطمأنينة ، في جاءت المخيمات بالمرتبة الثانية بعدد تكرارات (٧٦) وبنسبة (٣٦%) ، واجاب (٣٢) وبنسبة (١٥.٢%) ، و(٩) مبحوثين من حجم العينة وبنسبة (٤.٢%) كانوا في ضيافة الاقارب ، بينما (٦) مبحوثين وبنسبة (٢.٨%) سكنوا العشوائيات ، و(٥) مبحوثين وبنسبة (٢.٤%) ، وجاءت مباني المدارس بالمرتبة الاخيرة أذ بلغت (٣) مبحوثين وبنسبة (١.٤%) .

جدول (١٣) يبين انعكاسات نوع السكن (المأوى) في منطقة النزوح على حالة الشعور بالاستقرار

التكرار / نوع السكن	التكرار	%
نعم	١٧٨	٨٤.٣
الى حدٍ ما	٢٢	١٠.٥
لا	١١	٥.٢
المجموع	٢١١	١٠٠

بعد اجراء اختبار اهمية الفرق المعنوي (مربع كاي) وجد ان القيمة المحسوبة (١٩٦.٧٤) وبدرجة حرية (٢) وعلى مستوى ثقة (٩٥%) وهي أكبر من القيمة الجدولية (٥.٩٩) لذا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل فرضية البحث . كما أشارت نتائج الدراسة الميدانية الى ان (١٧٨) مبحوثاً من مجموع عينة البحث وبنسبة (٨٤.٣%) كانت اجوبتهم ايجابية حول اعتقادهم بأن نوع السكن (المأوى) في منطقة النزوح له انعكاسات سلبية تشعرهم بعدم الطمأنينة والاستقرار على الرغم من سكن اغلب المبحوثين في دور للإيجار وهذا يفسر بعدة عوامل منها اجتماعية ومنها نفسية سنخوضها في الجداول اللاحقة ، في حين اجابة (٢٢) وبنسبة (١٠.٥%) متأرجحة ، ورفض هذا الاعتقاد (١١) مبحوثاً وبنسبة (٥.٢%) .

جدول(١٤) يبين طبيعة المشكلات و الانعكاسات السلبية لنوع السكن (المأوى) التي يعانيها النازحين

التكرار / طبيعة تلك الانعكاسات	التكرار	%
صحية	٩٠	٤٢.٧
معاناة نفسية	٦٠	٢٨.٤
تعليمية أو دراسية	٣٥	١٦.٦
اجتماعية قيمية	٢٦	١٢.٣
المجموع	٢١١	١٠٠

وتوصلت نتائج الدراسة الميدانية الى ان طبيعة الانعكاسات السلبية لنوع السكن (المأوى) لازمة النزوح متنوعة ، أذ أشار (٩٠) مبحوثاً وبنسبة (٤٢.٧%) من وحدات العينة بأنهم يعانون من تدني الخدمات الصحية وتعرضهم للأمراض ، وأجاب (٦٠) مبحوثاً وبنسبة (٢٨.٤%) يعانون من الضغوطات النفسية وبحاجة للدعم النفسي والاجتماعي بسبب النزوح ، بينما أشار (٣٥) مبحوثاً وبنسبة (١٦.٦%) ان ابنائهم يحتاجون للخدمات التعليمية والدراسية ، في حين شكلت الانعكاسات الاجتماعية القيمية (٢٦) مبحوثاً وبنسبة (١٢.٣%) ، مما يستدعي هذا التشخيص للمشكلات المتنوعة التي يعاني منها النازحون ومنها نوعية السكن وانعكاساته السلبية على جوانب مختلفة من حياة النازحين الى التوصل لوضع سبل علاج سريعة لتلافي تفاقمها هذه المشكلات والحد من مخاطرها عليهم .

جدول (١٥) يبين اجابات أرباب الاسر حول مواصلة الابناء لتعليمهم بعد النزوح

التكرار / هل الابناء يواصلون تعليمهم	التكرار	%
نعم	126	59.7
لا	٨٥	٤٠.٣
المجموع	٢١١	١٠٠

أشارت الدراسة الميدانية الى ان وحسب اجابات أرباب الاسر النازحة من وحدات العينة ان مجموع الذين يواصلون تعليمهم من ابنائهم بلغ (١٢٦) مبحوثاً وبنسبة (٥٩.٧%) ، في حين بلغت اجابات الذين أشاروا الى تسرب ابنائهم من التعليم بلغ (٨٥) مبحوثاً وبنسبة (٤٠.٤%) لأسباب تفاوتت بين عدم توفر مدارس قريبة أو ضعف القدرة المادية او الخوف على الابناء من القتل او الاختطاف .....الخ ، وهذه النسبة تعد كبيرة بمقاييس التنمية البشرية ويؤشر على انه نكوصاً في مؤشر التعليم كمؤشر رئيس من مؤشرات التنمية البشرية المستدامة .

جدول رقم (١٦) يبين تفصيل لعدد الابناء المتسربين من الدراسة للأسر النازحة

التكرار / عدد الابناء المتسربين من التعليم	عدد الابناء المتسربين	التسلسل المرتبي	التكرار	%
١	لا يوجد	١	١٢٦	٥٩.٧
٢	١	٢	٣٣	١٥.٦
٣	٢	٣	٢٦	١٢.٣
٤	٣	٤	١٩	٩
٥	٤	٥	٢	١
٦	٥	٥	٢	١
٧	٦	٥	٢	١
لا يوجد	٧	٦	١	٠.٤
المجموع			٢١١	١٠٠

اشارت نتائج الدراسة الميدانية الى ان المرتبة الاولى اجاب عنها (١٢٦) مبحوثا من ارباب الاسر من النازحين من حجم العينة وبنسبة (٥٩.٧%) لا يوجد لديهم ابناء متسربين وهذا يدل على حرص الاسر النازحة على

مواصلة ابنائهم الدراسة رغم معاناة ازمة النزوح ، بينما اجاب (٣٣) مبحوثاً وبنسبة (١٥.٦%) كان لديهم ابنا واحدا متسربا من الدراسة ، و(٢٦) مبحوثا وبنسبة (١٢.٣%) كان لديهم اثنين من الابناء المتسربين من الدراسة ، و(١٩) مبحوثاً وبنسبة (٩%) كان لديهم ثلاثة ابناء متسربين ، و(٢) مبحوث وبنسبة (١%) كان لديهم اربعة ابناء متسربين وايضا بنفس الاجابة طان لديهم خمسة ابناء متسربين و(٢) مبحوث كذلك كان لديهم ستة ابناء متسربين ، واجاب (١) وبنسبة (٠.٤%) كان لديه سبعة ابناء متسربين ، نستنتج ان ما مجموعه (٨٥) وبنسبة (٤٠.٣%) من حجم العينة البالغ (٢١١) هم متسربين ابنائهم من الدراسة وبأعداد متفاوتة فتظهر لنا هذه النسبة حذر واضح في تدني مستوى التعليم لدى ابناء الاسر النازحة كماً ونوعاً بسبب المعاناة الاقتصادية اولا والمخاوف من الخطف وبعد او عدم توفر مدارس قريبة من سكنهم كلها عوامل كانت أزمة النزوح سبباً في وجودها وايجاد حلول عاجلة لها .

جدول رقم (١٧) يبين تعرض افراد الاسر النازحة للوفاة او الاعمال الارهابية

التكرار / تعرض احد افراد الاسرة للوفاة	التكرار	%
قتل مباشر	٨	٣.٨
قصف	١١	٥.٢
نقص الادوية والمستلزمات الطبية	١٢	٥.٨
أخرى	١٨٠	٨٥.٢
المجموع	٢١١	١٠٠

اشارت نتائج الدراسة الميدانية الى ان (٨) مبحوثين وبنسبة (٣.٨%) من النازحين ضمن حجم العينة المبحوثة تعرضوا للقتل المباشر من الجماعات التكفيرية ، و(١١) مبحوثاً وبنسبة (٥.٢%) قتلوا بسبب القصف من جراء استهدافهم من الارهابيين اثناء نزوحهم ، و(١٢) أجاب بسب نقص الادوية والمستلزمات الطبية في حين ان النسبة الاكبر والبالغة (١٨٠) مبحوثاً وبنسبة (٩١%) أمنت خروجهم القوات المسلحة العراقية .

جدول(١٨) يبين مصادرة الممتلكات أو أتلاف الوثائق الشخصية الرسمية

التكرار / مصادرة او اتلاف الوثائق الشخصية	التكرار	%
نعم	٧٧	٣٦.٥
لا	١٣٤	٦٣.٥
المجموع	٢١١	١٠٠

اشارت نتائج الدراسة الميدانية الى ان (٧٧) مبحوثاً وبنسبة (٣٦.٥%) تمت مصادرة املاكهم أو اتلاف وثائقهم الشخصية ، و (١٣٤) مبحوثاً وبنسبة (٦٣.٥%) من حجم عينة البحث اجابوا بانهم لم يتعرضوا لأية اضرار .

جدول رقم(١٩) يبين نوع المساعدة التي يرغب النازح الحصول عليها

التكرار / نوع المساعدة التي ترغب في الحصول عليها	التكرار	%
مساعدة نقدية	١٨٩	٨٩.٥
كرفان	٧	٣.٣
خدمات الماء والكهرباء	١١	٥.٢
خدمات المراكز الصحية	٤	٢
المجموع	٢١١	١٠٠

اشارت نتائج الدراسة الميدانية الى ان (١٨٩) مبحوثاً وبنسبة (٨٩.٥%) اجابوا برغبتهم لمساعدات نقدية ، و(٧) وبنسبة (٣.٣%) بحاجة الى كرفان ، و(١١) مبحوثاُ وبنسبة (٥.٢%) بحاجة الى خدمات الماء والكهرباء ، و(٤) وبنسبة (٢%) بحاجة الى خدمات المراكز الصحية . مما يدلل لنا على ان أزمة النزوح ألقت بظلالها وزادت من معاناة الاسر النازحة في الحصول على الخدمات الاساسية التي يحتاجونها كحق مكتسب من مبادئ حقوق الانسان في العيش بكرامة وطمأنينة .

جدول رقم(٢٠) يبين نسب تلقي الاسر النازحة للمساعدة / الجهة المانحة

التكرار / نسبة المساعدات المستلمة	التكرار	%
نعم	١٠١	٤٧.٩
احيانا	٩٢	٤٢.٦
لا	٢٧	٩.٥
المجموع	٢١١	١٠٠

أشارت نتائج الدراسة الميدانية الى ان (١٠١) مبحوثا وبنسبة (٤٧.٩%) اجابوا ب (نعم) حول نسبة تلقي المساعدات توزعت اغلبها من الجهات الحكومية كوزارة الهجرة والمرجعيات الدينية ، و (٩٢) مبحوثاً وبنسبة (٤٢.٦%) تمثلت بمحاولات متفرقة من قبل منظمات تطوعية عراقية ودولية ومنظمات مجتمع مدني ، و(٢٧) مبحوثاً وبنسبة (٩.٥%) نفوا تلقيهم اية مساعدات من أية جهة رسمية أو غير رسمية .

جدول رقم(٢١) قدرة التكيف والاندماج مع مجتمع النزوح

التكرار / الشعور بالتكيف والاندماج مع مجتمع النزوح	التكرار	%
نعم	١٥٠	٧١
الى حدٍ ما	٤٥	٢١
لا	١٦	٨
المجموع	٢١١	١٠٠

بعد اجراء اختبار اهمية الفرق المعنوي (مربع كاي) وجد ان القيمة المحسوبة (١٤١.٣٦) وبدرجة حرية (٢) وعلى مستوى ثقة (٩٥%) وهي أكبر من القيمة الجدولية (٥.٩٩) لذا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل فرضية البحث . كما أشارت نتائج الدراسة الميدانية الى ان (١٥٠) وبنسبة (٧١%) وهي النسبة الغالبة من حجم عينة البحث الذين اجابوا بشعور بالقلق من عدم قدرتهم وقدرة أفراد أسرهم على التكيف والاندماج مع عادات وتقاليد مجتمع النزوح أي المنطقة التي نزحوا اليها لاختلاف اللهجات المحلية والعادات والطباع والتقاليد ، فضلاً عن عدم الاستعداد النفسي للتكيف بانتظار العودة الى مناطقهم الاصلية ، واجاب (٤٥) مبحوثاً وبنسبة (٢١%) انهم يحاولون التكيف مع مجتمع النزوح رغم شعورهم في بعض الاحيان بالقلق ، في حين أجاب (١٦) مبحوثاً وبنسبة

(٨%) بقدرتهم على تطويع انفسهم على التكيف مع مجتمع النزوح كون أصبح أمرا واقعاً وبعضهم قرر البقاء في المجتمع النازح اليه . جدول (٢٢) يبين اعتقاد النازح بالجهة التي تبسط الامن في منطقة النزوح

الجهة التي تبسط الامن / منطقة النزوح	التكرارات						المجموع	%
	الدولة		حكومة الاقليم		شيوخ العشائر			
نازحوا اربيل	١١	٧.٨	١١٠	٧٨.١	٢٠	١٤.١	١٤١	٦٦.٨
نازحوا بغداد	٥٠	٧١.٥	-------	-------	٢٠	٢٨.٥	٧٠	٣٣.٢
المجموع	٦١	٧٩.٣	١١٠	٧٨.١	٤٠	٤٢.٦	٢١١	١٠٠

بعد اجراء اختبار اهمية الفرق المعنوي (مربع كاي) وجد ان القيمة المحسوبة (٢٣.٨) وبدرجة حرية (١) وعلى مستوى ثقة (٩٥%) وهي أكبر من القيمة الجدولية (٦.٦٤) لذا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل فرضية البحث . كما أشارت نتائج الدراسة الميدانية الى ان اعتقاد النازح بالجهة التي تبسط الامن في منطقة النزوح فنازحوا اربيل اجاب (١١٠) مبحوثاً وبنسبة (٧٨.١%) بأن حكومة اقليم كردستان هي التي تبسط الامن في منطقة النزوح ثم شيوخ العشائر ب (٢٠) تكراراً وبنسبة (١٤.١%) ، و(١١) مبحوثاً وبنسبة (٧٨%) يرون ان الحكومة المركزية هي من تبسط الامن حسب قناعتهم ، بينما أجاب نازحوا بغداد ب (٥٠) مبحوثاً وبنسبة (٧١.٥%) بأن الحكومة المركزية في بغداد هي من توفر لهم الامن ، و(٢٠) مبحوثاً وبنسبة (٢٨.٥%) بأن شيوخ العشائر هم من يوفرون لهم الامن . نستنتج ان الدولة المركزية وحكومة الاقليم هما من يوفر الامن كونهما يمتلكان وسائل الضبط الرسمية وسلطة القانون في مناطق النزوح رغم كل التحديات .

جدول (٢٣) يبين تصنيف النازحين لهويتهم حسب درجة انتماءاتهم

تصنيف الهوية / منطقة النزوح	التكرارات								المجموع	%
	مواطن عراقي		عشيرتي		طائفتي/ديانتي		قوميتي			
نازحوا اربيل	٧٠	٤٩.٧	٢٠	١٤.٢	١١	٧.٨	٤٠	٢٨.٣	١٤١	٦٦.٨
نازحوا بغداد	٤٠	٥٧.٢	١٠	١٤.٣	٦	٨.٥	١٤	٢٠	٧٠	٣٣.٢
المجموع الكلي	١١٠		٣٠		١٧		٥٤		٢١١	١٠٠

بعد اجراء اختبار اهمية الفرق المعنوي (مربع كاي) وجد ان القيمة المحسوبة (٢٣.٨) وبدرجة حرية (١) وعلى مستوى ثقة (٩٥%) وهي أكبر من القيمة الجدولية (٦.٦٤) لذا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل فرضية البحث . كما أشارت نتائج الدراسة الميدانية الى ان نازحوا اربيل وعددهم (١٤١) مبحوثاً من حجم العينة البالغ (٢١١) مبحوثاً ، فقد أجاب (٧٠) مبحوثاً وبنسبة (٤٩.٧%) بأن انتمائهم للوطن ، و(٤٠) مبحوثاُ وبنسبة (٢٨.٣%) انتمائهم لقوميتهم كونهم من الاقليات النازحة ويشعرون بالاضطهاد حسب رأيهم ، و (٢٠) من المبحوثين وبنسبة (١٤.٢%) كان انتمائهم لعشيرتهم ، و(١١) مبحوثاً وبنسبة (٧.٨%) كان انتمائهم لطائفتهم/ديانتهم . في حين كانت إجابة نازحي بغداد والبالغ عددهم (٧٠) مبحوثاً من حجم العينة الكلي ، فقد أجاب (٤٠) مبحوثاً وبنسبة ٥٧.٢%) بأن انتمائهم للوطن ، و(١٤) مبحوثاً وبنسبة (٢٠%) كان انتمائهم لقوميتهم كونهم من الاقليات ، بينما أجاب (١٠) مبحوثين وبنسبة (١٤.٣%) بأن انتمائهم لعشيرتهم ، في حين أجاب (٦) مبحوثين وبنسبة (٨.٥%) بأن انتمائهم لطائفتهم/ديانتهم . وهذا يفسر لنا ان المجموعتين من النازحين في اربيل وبغداد النسبة الغالبة كان انتمائهم للوطن رغم شدة الازمات التي مر بها المجتمع العراقي عموماً والنازحين بشكل خاص .

سابعاً : خيارات التدخل كسبل للعلاج :

ان البحث بواقعية وموضوعية يجعلنا نضع النقاط على الحروف وتقديم الحقائق بتجرد كامل ، فعلى مستويات البحث العلمي الفردي أو الحكومي دلت المعطيات المتوافرة على الارض أن الجميع لا يملك حلولاً سحرية لحسم الانعكاسات الخطيرة للظاهرة المدروسة ، ولعلنا لا نعدو الحقيقة والواقع معاً ، إذا أكدنا على تعذر احتواء جميع التحديات لأزمة النزوح بسهولة أو لمدة طويلة دون اجراء تغيير جذري في السياسات. فالوقت ليس بالضرورة حليفاً دائماً في هذه المواجهة، ذلك ان الدينامية التي تتحرك فيها هذه المتغيرات تهدد الاستقرار المجتمعي بطرق متجددة باستمرار. وان السياسة المرتكزة على تفادي الأخطاء فوق كل اعتبار لا تكفي للتعامل مع هذه المشكلة ما لم تقترن بسياسات اجتماعية فاعلة ومبتكرة تتناسب مع حجم المهام والمسؤوليات المطلوبة . لذلك سنحدد عدد من الاجراءات كسبل للعلاج (المقترحات) من خلال ما توصل اليه البحث من نتائج بشقيه النظري والميداني واختبار مصداقية الفرضيات وهي كالآتي :

أ. نتائج البحث :

١.أكدت الدراسة الميدانية من خلال معطيات الجدول (٣) إن فئة الشباب ضمن عينة البحث يمثلون نحو ثلاثة أرباع العينة تقع أعمارهم بين (٢٧- ٤٧) سنة ، وما يقارب نصف العينة موزعين بين عاطل عن العمل واجور يومية ومتقاعدين أو ربات بيوت ، مما يدل على ان تغيير محل الاقامة الاصلي نتيجة النزوح عرضهم للفقر والبطالة وخصوصاً الفئات الهشة منهم .

٢ .أكدت الدراسة الميدانية من خلال معطيات الجدول(٧) أن أكثر من نصف العينة الذين وصفوا دخلهم الشهري غالباً ما يكون غير كافٍ لسد حاجاتهم الأساسية .

٣. أكدت الدراسة الميدانية من خلال معطيات الجدول(٥) ان اغلب النازحين ضمن وحدات العينة نزحوا بعد احتلال الموصل في حزيران/ ٢٠١٤ من قبل الجماعات الارهابية ، والبقية كانوا نازحين منذ احداث الانبار وصلاح الدين أثر تمدد هذه الجماعات .

٤. أكدت الدراسة الميدانية من خلال معطيات الجدول (٨) الى ان (١٧٠) مبحوثا وبنسبة (٨٠.٦%) يؤيدون ان ارتفاع مستوى التحصيل الدراسي لأرباب الاسر من النازحين يقلل من حجم معاناة ومخاطر النزوح عليهم ، كونهم يمتلكون موارد كافية وثابتة .

٥. أكدت الدراسة الميدانية من خلال معطيات جدول التسلسل المرتبي (٩) عزى أسباب النزوح بالدرجة الاولى الى غياب الامن وازدياد حدة العنف والعمليات الارهابية احد أسباب وثانياً الى الخوف من سطوة الجماعات التكفيرية ، وثالثاً الى عدم توفر الخدمات وتدمير البنى التحتية ورابعاً الى تهديد الجيران والخلايا النائمة .

٦. أكدت الدراسة الميدانية من خلال معطيات الجدول (١٠) عزى ان مصدر قدوم الجماعات التكفيرية اولاً الى ابناء مناطقهم ، وثانياً الى الخلايا النائمة التي ترتبط بالجماعات التكفيرية ، وثالثاً بانهم قادمون من دول الجوار ولديهم حواضن تأويهم وأدلاء في مناطق النزوح الاصلية .

٧. أكدت الدراسة الميدانية من خلال معطيات جدول التسلسل المرتبي (١٢)ان اغلب أسُر عينة البحث (١٣٩)أسرة يسكنون في مجمعات أهلية خاصة بالنازحين بالإيجار , (٣٧) أسُرة يسكنون المخيمات ، فيما توزعت بقية العينة بين من يسكنون في ضيافة الاقارب والعشوائيات والمدارس أو المباني الحكومية الاخرى .

٨. أكدت الدراسة الميدانية من خلال معطيات الجدول (١٣) ان نوع السكن (المأوى) في منطقة النزوح له انعكاسات سلبية تشعرهم بعدم الطمأنينة والاستقرار .

٩. أكدت الدراسة الميدانية من خلال معطيات الجدول (١٤) الى ان طبيعة الانعكاسات السلبية لنوع السكن (المأوى) لازمة النزوح متنوعة فالأولوية كانت للخدمات الصحية ثم المعاناة النفسية وبعدها الخدمات التعليمية واخيراً العوامل الاجتماعية القيمية .

١٠. أكدت الدراسة الميدانية من خلال معطيات الجدول (١٥) على ان نسبة (٤٠.٣%)من ابناء الاسر النازحة متسربين من التعليم لأسباب مختلفة منها عدم توفر مدارس أو ضعف قدرتهم المالية أو الخوف على ابنائهم من الاختطاف او القتل ، وهذه النسبة تعُد كبيرة بمقياس التنمية البشرية ، وتؤشر لنا نكوصاً في مؤشر رئيسي من مؤشرات التنمية البشرية المستدامة هو مؤشر التعليم .

١١. أكدت الدراسة الميدانية من خلال معطيات الجدول (١٩)ان ما نسبته (٨٩.٥%) من حجم العينة بحاجة الى مساعدات نقدية لتغطية احتياجاتهم الاساسية واهمها العلاج الطبي والخدمات الاخرى .

١٣. أكدت الدراسة الميدانية من خلال معطيات الجدول (٢٠) على ان النسبة الغالبة من حجم العينة أكدت تلقي مساعدات كانت اغلبها من الجهات الحكومية كوزارة الهجرة والمرجعيات الدينية مما يدل على وجود جهد حكومي وتطوعي واضح في مساعدة النازحين ، الا ان حجم الازمة اكبر .

١٤. أكدت الدراسة الميدانية من خلال معطيات الجدول (٢١) وبنسبة (٧١%) وهي النسبة الغالبة من وحدات عينة البحث الذين اجابوا بشعورهم بالقلق من عدم قدرتهم وقدرة أفراد أسرهم على التكيف والاندماج مع عادات وتقاليد مجتمع النزوح ، أي المنطقة التي نزحوا اليها لاختلاف اللهجات المحلية والعادات والطباع والتقاليد ، فضلاً عن عدم الاستعداد النفسي للتكيف بانتظار العودة الى مناطقهم الاصلية .

١٥. أكدت الدراسة الميدانية من خلال معطيات الجدول (٢٢)الى ان الدولة المركزية وحكومة الاقليم هما من يوفران الامن في مناطق النزوح كونهما يمتلكان وسائل الضبط الرسمية وسلطة القانون رغم كل التحديات .

١٦. وفيما يخص تصنيف النازحين لهويتهم ، فقد أكدت الدراسة الميدانية من خلال معطيات الجدول (٢٣)الى ان نازحو اربيل وعددهم (١٤١) مبحوث من حجم العينة البالغ (٢١١) مبحوث ، فقد أجاب (٧٠) مبحوث وبنسبة (٤٩.٧%) بأن انتمائهم للوطن . في حين كانت إجابة نازحي بغداد والبالغ عددهم (٧٠) مبحوثاً من حجم العينة الكلي ، فقد أجاب (٤٠) مبحوثاً وبنسبة ٥٧.٢%) بأن انتمائهم للوطن . وهذا يفسر لنا ان المجموعتين من النازحين في اربيل وبغداد ضمن وحدات العينة كان أغلب انتمائهم للوطن رغم شدة الازمات التي مر بها المجتمع العراقي عموماً والنازحين بشكل خاص .

١٧. من خلال البحث النظري تبين بأن أزمة النزوح ليست وليدة اليوم ، وانما يوغل جذرها في عمق التاريخ الانساني والعراقي على وجه الخصوص .

١٨. وأشارت نتائج الدراسة الميدانية ان مخيمات النزوح تعد أرض خصبة لتنامي نسبة الحرمان والفقر والاتجار بالبشر والانحرافات الاخلاقية بسبب مخاطر أزمة النزوح .

ب. مناقشة فرضيات البحث :

الفرضية الاولى :

لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين أزمة النزوح وغياب أمن واستقرار المجتمع والاسباب التي أدت اليه .

كما تشير نتائج التحليل الإحصائي للجدول (٩) إلى تحقق وصدق هذه الفرضية ، وبذلك نستطيع أن نعمم هذه النتيجة بحدود مجتمع البحث . إذ أن نتائج تطبيق اختبار (كا٢) وكما مبين في الجدول (٩) تشير إلى وجود

علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية عالية لصالح المبحوثين الذين يعتقدون بوجود علاقة بين أزمة النزوح وغياب أمن واستقرار المجتمع والاسباب التي أدت اليه .

الفرضية الثانية :

لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين أزمة النزوح وارتفاع مستوى التحصيل الدراسي (كمؤشر رئيس من مؤشرات التنمية البشرية) لأرباب الأُسر من النازحين كوسيلة على مواجهة انعكاسات ازمة النزوح ومتطلباتها .

كما تشير نتائج التحليل الإحصائي للجدول(٨) إلى تحقق وصدق هذه الفرضية ، وبذلك نستطيع أن نعمم هذه النتيجة بحدود مجتمع البحث . إذ أن نتائج تطبيق اختبار (كا٢) وكما مبين في الجدول (٨) تشير إلى وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية عالية لصالح المبحوثين الذين يعتقدون أن هناك علاقة وثيقة بين أزمة النزوح وارتفاع مستوى التحصيل الدراسي (كمؤشر رئيس من مؤشرات التنمية البشرية) لأرباب الأُسر من النازحين كوسيلة لمواجهة انعكاسات ازمة النزوح ومتطلباتها .

الفرضية الثالثة :

لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين أزمة النزوح ونوع السكن (المأوى) ، (كحق من حقوق الانسان باعتباره مقياس رئيس من مقاييس مستوى التنمية البشرية) في منطقة النزوح تشعركم بعدم الطمأنينة والاستقرار .

كما تشير نتائج التحليل الإحصائي للجدول(١٣) إلى تحقق وصدق هذه الفرضية ، وبذلك نستطيع أن نعمم هذه النتيجة بحدود مجتمع البحث . إذ أن نتائج تطبيق اختبار (كا٢) وكما مبين في الجدول (١٣) تشير إلى وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية لصالح المبحوثين الذين يعتقدون أن بوجود علاقة ذات دلالة احصائية عالية بين نوع المأوى وحالة الشعور لدى النازح بالطمأنينة والاستقرار كحق مكتسب من حقوق الانسان كما انه أداة رئيسة لقياس نوعية التنمية البشرية بين المجتمعات .

الفرضية الرابعة :

لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين أزمة النزوح والشعور بالقلق من عدم قدرة أفراد أسركم على التكيف والاندماج مع عادات وتقاليد مجتمع النزوح .

كما تشير نتائج التحليل الإحصائي للجدول (٢١) إلى تحقق وصدق هذه الفرضية ، وبذلك نستطيع أن نعمم هذه النتيجة بحدود مجتمع البحث . إذ أن نتائج تطبيق اختبار (كا٢) وكما مبين في الجدول (٢١) تشير إلى وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية لصالح المبحوثين الذين يعتقدون أن بعدم مقدرتهم على التكيف والاندماج مع مجتمع النزوح .

الفرضية الخامسة :

لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين أزمة النزوح والجهة التي تبسط الامن في منطقة النزوح من وجهة نظر النازحين وانتماءاتهم .

كما تشير نتائج التحليل الإحصائي للجدول(٢٢) إلى تحقق وصدق هذه الفرضية ، وبذلك نستطيع أن نعمم هذه النتيجة بحدود مجتمع البحث . إذ أن نتائج تطبيق اختبار (كا٢) وكما مبين في الجدول (٢٢) تشير إلى وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية لصالح المبحوثين الذين يعتقدون بوجود علاقة ذات دلالة احصائية بين أزمة النزوح والجهة التي تبسط الامن في منطقة النزوح من وجهة نظر النازحين وانتماءاتهم .

الفرضية السادسة :

لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين أزمة النزوح وتصنيف النازحين لهويتهم

كما تشير نتائج التحليل الإحصائي للجدول(٢٣) إلى تحقق وصدق هذه الفرضية ، وبذلك نستطيع أن نعمم هذه النتيجة بحدود مجتمع البحث . إذ أن نتائج تطبيق اختبار (كا٢) وكما مبين في الجدول (٢٣) تشير إلى وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية لصالح المبحوثين الذين يعتقدون بوجود علاقة ذات دلالة احصائية بين أزمة النزوح وتصنيف النازحين لهويتهم حسب درجة انتمائهم وولائهم .

ج. المقترحات :

١. اعتماد سياسة اجتماعية عليا تحقق المواءمة بين محدودية الموارد والحاجات المتزايدة للاستقرار واعادة الاعمار وفق سياسات إنمائية تستند على رؤية من ارض الواقع . فضلاً عن تعزيز فرص التفاعل المنظم ما بين الاطراف المسؤولة عن تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في المناطق المحررة وهم الدولة، القطاع الخاص، منظمات المجتمع المدني، المنظمات الدولية والقوى المجتمعية الفاعلة من العشائر ووجهاء المحافظة، يكون هذا المنهج متبنياً لأسلوب الشراكات بين الاطراف الفاعلة عبر تبني برامج مشتركة فعالة تسعى الى تقديم الخدمات المعززة لسبل العيش المستدام تبني برنامج منظم للأولويات ليكون دعامة الاستقرار وترسيخ مبادئ الامن الانساني وحقوق الانسان .

٢.العمل الجاد على المستوى الحكومي بتطوير مقومات ومعايير الأمن الإنساني للوصول به إلى المستويات العالمية المرعية بهذا الخصوص مع مراعاة تركيبة اللوحة الاجتماعية في العراق وأحوالهم الإنسانية ، أي الوصول إلى وضع معايير أمن إنساني عراقي قابلة للتنفيذ على أرض الواقع من خلال إنشاء مركز وطني عراقي للأمن الإنساني، يأخذ على عاتقه مراجعة تلك المعايير دورياً لتطويرها نحو الأفضل ، ولعلاج أزمة الفقر، ودعم الفئات الهشة التي تكون غالباً الاكثر تعرضاً للانكسار في الازمات .

٣.وضع استراتيجية وطنية ترعاها الدولة العراقية وبدعم دولي وتطوعي للعمل على بث ثقافة التسامح والتحفيز على التعايش السلمي بين مكونات النسيج الاجتماعي العراقي من خلال تنفيذ البرامج والأنشطة المختلفة عن طريق تبادل الخبرات والكفاءات بين المحافظات العراقية المختلفة ، مما يرفع من درجة وعي الفئات الاقل تعليماً وثقافةٍ ، والعمل على وفق مسارات بعيدة الأمد لتغيير منظومات القيم والأعراف ، التي كثيراً ما تغفل في جهود بناء المجتمعات وتحصينها .

٤. ومن المهم والضروري اعتماد سياسات تؤمن الحلول العاجلة ، وتضمن الحلول الدائمة التي تعالج العوامل الهيكلية التي تؤدي الى استمرار عدم المساواة ، وتعزيز فرص حصول الفئات الهشة على الخدمات الاجتماعية ، وفرص العمل ، وسبل الحماية الاجتماعية ، وهذه السياسات يمكن ان تشمل روادع وحوافز نظامية مثل القوانين الوقائية .

٥.تعزيز الحماية الاجتماعية ، كمظلة للأمان الاجتماعي كونها لا تمثل مرحلة من مراحل التنمية يمكن تطبيقها لفترات محدودة ، بل هي سياسة اجتماعية تعزز مسارات الامن وتحمي حضيرة المجتمع وتحد من الفقر . وتخفف تلك السياسات من حدة التقلبات ، إذ تعوض عن تقلب الإنتاج بدعم الدخل المتاح للتصرف .

٦. يتطلب تبني سياسات تخطيطية منضبطة دعماً نفسياً معززاً لاستقرار البيئة وهذا يتم إما بأنشاء وحدات للدعم النفسي في المناطق المحررة للحد من تداعيات اثر الضغط النفسي الناجم عن الارهاب والعنف أو تبني اساليب قائمة على منظومات القيم والعادات الخاصة بمجتمع النزوح ليكون الدعم مبنياً على اسلوب يراعي الخصائص والسمات الثقافية والاجتماعية للمجتمع المستهدف وبما يقوي مشاعر الثقة والرضا .

٧. يقتضي تمكينُ السكان في مجتمعات النازحين تعزيزَ قدراتهم ، وهو ما يستوجب تحسينُ منظومات الخدمات الأساسية، ولاسيما في مجالي التعليم والصحة. كما يتعيَّن توسيعُ نطاق الفرص المتاحة للشباب عبر اقتصاداتٍ تُولِّد عملاً لائقًا وتُشجع ريادةَ الأعمال ، وبيئاتٍ سياسية تُشجِّع حرّيةَ التعبير والمشاركةَ الفاعلة، ونُظُمٍ اجتماعية تُعزِّز المساواةَ وتقلص كلّ أنواع التمييز .

٨. يتطلب دعم تمكينُ النازحين ، الانتقال من نظام المساعدات الانسانية الى نظام المساعدات التنموية من قبل الاطراف الفاعلة ، عبر إدخالَ تغييرات اساسية في البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ويجب لتلك التغييرات أن تُوسِّع فرصَ مشاركة القوى الفاعلة والشباب وانخراطِهم في رسم وصناعة القرارات التي تهمهم؛ وأن تنشِّط اقتصادًا كليًّا قادرا على إنتاج فرص العمل اللائق للشباب وتعزيزِ قدراتهم على ريادة الأعمال، وأن يُرسِّخ في المنظومة الاجتماعية أُسسَ العدالة والمساواة وتكافؤِ الفرص ، ويتصدّى لكل الممارسات التمييزية على أساس

الهوية أو العقيدة أو النوعِ الاجتماعي ، فضلا عن دراسة ما خلفه من آثار اجتماعية ونفسية على الاسر النازحة في العراق .

٩.تغليب ثقافة الانجاز والكفاءة على ثقافة الولاء الضيقة والمحسوبية لتعضيد ورفع درجة الانتماء الوطني.

١٠.يكمن احد اسباب علاج ازمة النزوح بتجفيف حواضن وبؤر التطرف والارهاب كونهما سبباً رئيسياً لتفاقم هذه الظاهرة .

abstract

In recent years, the attention of the international community and intergovernmental and non-governmental organizations has grown into a new dimension of population displacement, called displacement within the country as a result of conflicts and the expansion of tacit groups, using sentences to describe such conflicts as "identity-based conflict", "ethnic conflict" "Sectarian conflict", in an attempt to determine the nature and characterization of those conflicts. In such conflict-stricken conditions, the value of a citizen - a person not directly involved in the conflict - is measured by the potential gains that that person has made to the conflicting parties, as civilians have been indirect victims of military operations, Favorite belligerent. When the population is not a direct target of the attacks, they are taken hostage, forcibly recruited, forced into forced labor, or moved to achieve a demographic, political, ethnic or sectarian balance. The problem of internally displaced persons has become a recognized phenomenon today and has become an important part of human rights and human rights organizations.

The study is comprised of two theoretical and field aspects, and aims to shed light on the repercussions of the displacement crisis in the absence of security and social stability and on the principles of human rights and human development indicators, as well as the reasons that led to the sustainability of the displacement crisis in Iraq throughout history, And their implications for identity classification

And to identify the obstacles of non-adaptation and integration with the customs and traditions of the community of displacement and their implications for their affiliations.

The research employed a theoretical framework for interpreting the studied phenomenon. The field research was based on a random sample of 211 respondents from heads of displaced families in Arbil and Baghdad. It also used several scientific methods and statistical tools to collect data for analysis.

مصادر ومراجع البحث :

1. Noah, Webster's New Twentieth Century Dictionary of the English Language New York. Collins world Publishing Co. Inc. N.D.P. 432.

٢. بدوى، احمد زكي ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، الإسكندرية ، دار المعارف الجامعية ، ١٩٨٢ ، ص ١٥.

3.Torrington Derek, Effective Management, People organization, New York, Prentice Hall book, 1989, p. 90.

4.Roosen, Johut, Factors affecting crisis Management, International oil spill conference, 1997, p. 45.

٥. شقرون ، محمد ، أزمة علم الاجتماع أم أزمة مجتمع ، بحث منشور في مجلد نحو علم اجتماع عربي ، علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة، سلسلة كتب المستقبل العربي (٧) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٦، ص٧٠ .

٦. شبكة المعلومات الدولية ، موقع : الباحث العربي/الباحث المتعدد اللغات ، متاح على الرابط الالكتروني: http://www.beheth.info/all.jsp?

٧. بيرو تشود ، ريتشارد وآخرون ، معجم الهجرة ، المنظمة الدولية للهجرة – مكتب القاهرة للمهام الإقليمية ، ٢٠٠٤ ، ص٦٧ .

٨. مارتن ، سوزان فوريز ، كتيب تطبيق المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي ، ترجمة : تميم أبو دقه، معهد بروكنجز – مشروع النزوح الداخلي – ٢٠٠٥ ، ص ٥ .

٩. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، الأشخاص النازحون داخلياً ، دار النخيل للنشر والطباعة ، ٢٠٠٤ ، ص ٦ .

١٠. المسح الوطني للنازحين في العراق لسنة ٢٠١٤ ، وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء – وزارة المهجرين والمهاجرين ، بغداد ، ٢٠١٥ ، ص٣ .

١١. المصدر نفسه ، ص٤ .

١٢.اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا) بالتعاون مع البنك الدولي ، معجم مصطلحات التنمية ، بيروت ، ٢٠٠٥ ، ص٧٦ .

١٣. علي ، يونس حمادي (د) ، مبادئ علم الديمغرافية، مطابع جامعة الموصل ، ١٩٨٥، ص ١٩٦-١٩٧

١٤. توماس ت . كين وآرثر هوبت ، دليل السكان ، مكتب مرجع السكان – الولايات المتحدة الأمريكية – ١٩٨٠ ، ص ١٢.

١٥. الرازي ، الإمام محمد بن أبي بكر ، مختار الصحاح ، دار الفكر للنشر، بيروت ، لبنان ، ١٩٨١، ص١٦ .

١٦. رضا ، الشيخ محمد ، معجم متن اللغة ، موسوعة لغوية حديثة ، المجلد الأول ، منشورات مكتبة الحياة ، بيروت ، لبنان،١٩٨٢، ص٢٠٧ .

١٧. المراياتي ، كامل وآخرون، الأمن الاجتماعي، سلسلة المائدة الحرة (٧)، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٩٧، ص٨ .

١٨. القرآن الكريم ، سورة قريش ، الآية ٣- ٤ .

١٩. الدخيل ، عبد العزيز عبد الله ، معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية والعلوم الاجتماعية ، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، ٢٠٠٦ ، ص١٨٣.

٢٠. البناء ، ذكرى جميل محمد حسن ، العائلة والأمن الاجتماعي ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٣ ، ص ١٤ .

٢١. مدكور ، ابراهيم ، معجم العلوم الاجتماعية ، مطابع الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص٦٦.

٢٢. تقرير الراصد الاجتماعي ، الخوف والعوز عقبتان يوجه الأمن الإنساني ، ٢٠٠٤ ، ص١٦ .

٢٣. عرفة ، خديجة ، تحولات مفهوم الأمن ... الإنسان أولا، مقال منشور على الموقع الالكتروني :

7/9/2003. . www. Islamonlion. Net //http

٢٤. تقرير الراصد الاجتماعي٢٠٠٤ ، مصدر سابق ، ص١٦ -١٧.

25.UNDP, Human development report , The Human Security frame work and national Human 2006. P.4.

٢٦. البرنامج الانمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لعام١٩٩٤، نيويورك ، ١٩٩٤، ص ص ٢٤- ٢٥.

٢٧. المعجم الوسيط ، ج٢، ط٢ ، دار المعارف ، مصر، ١٩٧٢، ص٨٠٧ .

٢٨. فرهود ، محمد سعيد ، المعجم العربي الميسر، دار الكتب المصري، القاهرة، ١٩١٩، ص٢١٣ .

٢٩. عطية ، الشيخ رشيد ، معجم عطية في العامي والدخيل ، دار الطباعة والنشر العربية ، سان باولو ، البرازيل ، ١٩٤٤ ، ص٧٣ .

٣٠. الخوري ، سعيد ، الشرتوني اللبناني ، معجم اقرب الموارد في فصح العربية والشوارد ، مطبعة مرسلي اليسوعية ، بيروت ، ج٢ ، ١٨٨٩ ، ص٨٠٤ .

٣١. معجم مصطلحات التنمية الاجتماعية والعلوم الاجتماعية ، الامانة العامة إدارة العمل الاجتماعي ، ١٩٨٣، ص١٠.

٣٢. الحياني ، عاصم محمد ندا ، الارشاد التربوي والنفسي ، مطبعة التعليم العالي ، الموصل ، ١٩٨٩ ، ص٩٢ .

٣٣. سلمان ، عبد علي ، فعالية الضغوط الاجتماعية في تكيف الاعضاء داخل الجماعة ، مجلة القادسية ، المجلد الثاني ، العدد (٢) ، ١٩٩٧ ، ص١٢٩ .

34.Leonard D. Goodstein and Richard I. Lanyon, Adjustment, Behavior, and personality, London and others, 1975, P.37 .

٣٥. عاقل ، فاخر (د) ، معجم العلوم النفسية ، دار الرائد العربي ، بيروت ، ١٩٨٨ ، ص٣٤٦ .

٣٦. فراج ، محمد فرغلي ، و إبراهيم ، عبد الستار ، السلوك الإنساني ، دار الكتب الجامعية ، القاهرة ، ١٩٧٤، ص١٣٧ .

٣٧. المصدر نفسه ، ص ١٣٨.

٣٨. الفيروز آبادي ، مجد الدين محمد بن يعقوب ، القاموس المحيط /مج ١ ، دار الجليل ، بدون سنة طبع ، بيروت ، ص٣٩.

٣٩. التميمي ، عبد الجليل (د) ، "الانتماء : معايير تحديده ودور المؤسسات الاجتماعية في تكوينه"، مجلة الآداب ، العدد بغداد – مركز الحاسبة الالكترونية /جامعة بغداد، ١٩٩٧ ، ص ٢٠٩.

٤٠. Edwn Hollander ," Principles and Methods of Social Psychology " , New York , Mcmillom , 1981 , p .449 .

٤١. عامر، سليمان ، الجيش والسلاح في العصر الأكدي ، الجيش والسلاح ، بغداد ، ١٩٨٨ ، ص ١٢٠

٤٢. المصدر نفسه .

٤٣. جاكوبسون ، كارين ، النزوح الداخلي للمناطق الحضرية ، الدراسة التوصيفية المشتركة بين مركز رصد النزوح الداخلي وجامعة تافتس – مركز فينشتاين الدولي ، جنيف ، ٢٠٠٨ . متاح على الموقع الالكتروني : http//www.internal-displacement.org

٤٤. النـزوح الـداخلي : الملخـص العـالمي للاتجاهـات والتطـورات للعـام ٢٠٠٩ ، مركـز رصـد النـزوح الـداخلي ، مجلس اللاجئين النرويجي ، ٢٠٠٩ ، ص١٣ .

٤٥. المصدر نفسه .

٤٦. الامم المتحدة ، منظمة الهجرة الدولية ، مصفوفة تتبع النازحين ،الجولة ٣٠، ت١ ، ٢٠١٥ ، ص٨

٤٧.الامـم المتحـدة ، العـراق بالمرتبـة الثالثـة علـى المسـتوى العـالمي فـي عديـد النـازحين داخليـاً ، علـى الموقـع الالكتروني:

www.alkulasa.net.artical

٤٨. عبد الحسين ، لاهاي (د) ، اثر التنمية والحرب على النساء في العراق ١٩٦٨- ١٩٨٨، أطروحة دكتوراه منشورة ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ٢٠٠٦ ، ص ٣٣ .

٤٩. سلوغلت ، ماريون فاروق ، و سلوغلت ، بيتر ، من الثورة إلى الدكتاتورية : العراق منذ ١٩٥٨ ، ترجمة : مالك النبراسي، منشورات الجمل، بيروت ، ٢٠٠٣ ، ص ٦٤-٦٥ .

٥٠. الخيون ، رشيد ، الأديان والمذاهب بالعراق، ط٢، منشورات الجمل ، كولونيا –المانيا ، ٢٠٠٧ ، ص١٥٣ .

٥١. المصدر نفسه ، ص١٥٥ .

٥٢ . غَنيمة ، يوسف ، نزهة المشتاق في تأريخ يهود العراق ، ط٣ ،الوراق للنشر، لندن، ٢٠٠٦ ، ص٣٢٦ .

٥٣. المصدر نفسه ، ص٣٢٨ .

٥٤. الخيون، رشيد ، مصدر سابق، ص١٤٧ .

٥٥. عبد الجبار ، فالح وآخرون ، الأثنية والدولة ، "كرد بغداد الفَيلية ونظام البعث" : بقلم سعد إسكندر، الفصل العاشر، ترجمة : عبد الإله النعيمي، معهد الدراسات الاستراتيجية ، بغداد/بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص ٣٠٧ .

٥٦. احمد ، ليلى ، قضية الكرد الفيليين ...سحب الجنسية وتهجير قسري – اذاعة العراق الحر ، منشور في ٨ نيسان ٢٠١٣ ، مقال متاح على الموقع الالكتروني :

www.iraqhurr.org

٥٧. الجزائري ، زهير ، المستبد: صناعة قائد صناعة شعب، معهد الدراسات الاستراتيجية ، بيروت/بغداد- ، ٢٠٠٦ ، ص ١٨٠ .

٥٨. حملة القمع التي شنها النظام .مقال منشور على الموقع الالكتروني :

www.alyaum.com

٥٩. أندرسون ، ليام ، و ستانسفيلد ، غاريث ، عراق المستقبل: دكتاتورية، ديمقراطية أم تقسيم، ترجمة : رمزي ق. بدر، مراجعة وتقديم وتعليق : ماجد شبر، بيروت– دار الوراق، الفرات للنشر والتوزيع،٢٠٠٥ ، ص٢٣٧ .

٦٠. النازحون والمهجرون داخلياً ، تقرير مقدم للمقر الخاص في الأمم المتحدة ، المفوضية العليا لحقوق الانسان ، بغداد ، للفترة من ١٠-٦-٢٠١٤-١٠-٥-٢٠١٥ ، ٢٠١٥، ص٣ .

٦١. منظمة الهجرة الدولية ، النزوح في العراق ، مراجعة لعام ٢٠٠٧، ص١. متاح على الموقع الالكتروني : http://www.iom.int/ ٦٢.منظمة العفو الدولية ، العراق بعد خمس سنوات من المجازر واليأس ، تقريرها الخاص بشأن العراق – الصادر في آذار/ ٢٠٠٨ ، ص١ . متاح على الموقع الالكتروني : http://www.iraqipa, net.

٦٣.المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، اللاجئون العراقيون، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، مبادئ توجيهية بشأن النزوح الداخلي ، متاح على الموقع الالكتروني : www.internal-displacement.org :

٦٤.برنامج الأغذية العالمي– مكتب العراق، التقرير السنوي لعام ٢٠٠٧، ص٢

٦٥. منظمة الهجرة الدولية ، مكتب الامم المتحدة – العراق ، مقال متاح على الرابط الالكتروني : www.uniraq.org

٦٦. جابر ، سامية محمد (د) ، الفكر الاجتماعي – نشأته واتجاهاته وقضاياه – ، دار العلوم العربية ، بيروت ، ١٩٨٩، ص٢٦٤

٦٧. احمد ، صبيح عبد المنعم (د) ، الانساق الاثنية وطبيعة البناء الاجتماعي للمجتمع العراقي ، مجلة العلوم التربوية والنفسية ، العدد ٨٠ ، بغداد ، ٢٠١١ ، ص٢٨ .

٦٨. جاسم ، متعب مناف (د) ، المجتمع العراقي بعد ٢٠٠٣ – بحث في سوسيولوجيا هيكلية المجتمع العراقي ، المركز الثقافي العربي ، دمشق ، شباط ، ٢٠٠٨ ، ص١ .

٦٩. سلامة ، غسان ، المجتمع والدولة في المشرق العربي، ط٤ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ٢٠٠٨ ، ص١١.

٧٠. غدنز ، انتوني ، علم الاجتماع (مع مدُخلات عربية) ، ط٤ ، ترجمة : د. فايز الصايغ، – المنظمة العربية للترجمة ، بيروت ، ٢٠٠٥ ، ص ٩٠ .

٧١. الوردي ، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، منشورات سعيد بن جبير ، قم ، ٢٠٠٥ ، ص٤٩ .

٧٢. عبد الكريم ، محمد الغريب (د) ، السوسيولوجيا الوظيفية ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، ١٩٨٨ ، ص١٣٩ .

73 .Gould, W. and Kolb, L. A Dictionary of Social Sciences, London, 1956, P. 656.

٧٤. الخفاجي ، وليد عبد جبر (د) ، مؤشرات الحرمان والتنمية المستدامة في العراق ، دار الفراهيدي للطباعة والنشر والتوزيع ، بغداد ، ٢٠١٣ ، ص٥٥ .

٧٥.البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، التقرير العالمي للتنمية البشرية (٢٠١٤) ، المضي في التقدم : بناء المنعة لدرء المخاطر ، ٢٠١٤ ، ص٥٣ .

٧٦. منظمة الهجرة الدولية ، مصفوفة تتبع النازحين – جولة ٣٠ ، ت١ ، ٢٠١٥ ، ص٣ .

٧٧. وزارة التخطيط ، " المسح الوطني للنازحين في العراق ٢٠١٤" ، الجهاز المركزي للإحصاء، بغداد، ٢٠١٥ ، ص١٠ .

٧٨. المصدر نفسه ، ص٢٧ .

٧٩. منظمة الهجرة الدولية ، مصفوفة تتبع النازحين / الجولة ٣٠، مصدر سابق، ص٣ .

٨٠. منظمة الهجرة الدولية ، مصدر سابق ، ص ٤ .

٨١. وزارة التخطيط ، " المسح الوطني للنازحين في العراق ٢٠١٤"، مصدر سابق ،ص٣٧ .

٨٢. حمزة ، كريم محمد ، الحرب المجتمعية ، سلسلة المائدة الحرة ، بغداد ، بيت الحكمة، ١٩٩٩ ، ص ١١(بتصرف).

٨٣. وزارة التخطيط ، " المسح الوطني للنازحين في العراق ٢٠١٤"، مصدر سابق ، ص١٧ .

٨٤. المصدر نفسه ، ص٢١ .

٨٥. المصدر نفسه .

٨٦. بدوي ، عبد الرحمن ، مناهج البحث العلمي ، دار النهضة العربية ، القاهرة، ١٩٦٨، ص ٣٠ .

87. Mitchell .D.A Dictionary of Sociology, London, Routledge and Kegan Paul, 1973 . p.34-3 .

88.Schmidt, N. Ibn Khaldun, New York, Columbia University Press, 1959, p.20.

٨٩.حافظ ، ناهدة عبد الكريم (د) ، مناهج البحث الاجتماعي ، بغداد ، ٢٠٠٧ ، ص١١٢.

٩٠. حسن ، عبد الباسط محمد (د) ، أصول البحث الاجتماعي ، مكتبة التضامن ، القاهرة ، ١٩٨٢، ص١٨٠.

٩١.----- -- -- - - ، أصول البحث الاجتماعي ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ،١٩٧١، ص٢٢٨ .

٩٢. فرانكفورت ، شافا و ناشمياز ، دافيد ، طرائق البحث في العلوم الاجتماعية ، ترجمة : د. ليلى الطويل، بترا للنشر والتوزيع، دمشق ، ٢٠٠٤ ، ص١٨٦-١٨٧ .